كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بسوهاج

الأثر النحوى للتجريد والإحلال فى الألفاظ

"دراسة وتحليل"

إعداد

دكتور / نجاة عبد المولى أمين

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بسوهاج

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي بيده زمام الأمور يقلبها على النحو الذي يريده ، و أصلي وأسلم على النبيّ الأمي محمد بن عبد الله أفصح العرب لساناً المبعوث قدوة للناس، ورحمة للعالمين ، وأصلي ، و أسلم على صحبه الأخيار الأطهار ومَنْ اهتدى بهديهم ، ونحا نحوهم إلى يوم الدين.

وبعد

فإنَّ علم العربية علمٌ واسع المجال معطاءٌ في كل حال ، لا يمل الباحث التنقيب عن مكنون درره ، ومن هذه الدرر ظاهرة ترك بعض الألفاظ لمعانيها الأصلية . تحدثت عنها مصادر العلماء القدامى كالمقتصد ، والخصائص ، وشرح المفصل، والأشباه والنظائر، وغيرها. بلفظ خلع الأدلة، أو تركٍ، أو تجريد بعض الألفاظ ، فهذه الظاهرة متناثرة لاسيما في كتب القدامى ، فهي تحتاج إلى مزيد اهتمام . ومن هنا كان اختيار بحثي هذا لجمع شتات هذه المادة العلمية القيمة التي تدل على مدى اتساع اللغة العربية ، فهي تعبر عن واقع الكلمة ، ومدلولها الإعرابي في موضعها الجديد . وجعلت عنوانه : " الأثر النحويّ للتجريد والإحلال في الألفاظ – دراسة وتحليل " :

ويُعنى به أن بعض الألفاظ تجردت من معانيها الأصلية، ومن إعرابها وبنائها، وأُلبست معنى جديداً وإعراباً جديداً .

وجاء البحث في مقدمة، وفصلين ، وخاتمة، وفهرس .

أولاً : المقدمة : تناولت فيها سبب اختياري للبحث .

ثانياً : الفصل الأول : ترك المعاني مع الحروف ، ويشتمل على سبعة مباحث.

و الفصل الثاني : عنوانه ترك المعاني والإعراب مع الأسماء ، ويشتمل على ثلاثة مباحث .

ثالثاً : الخاتمة : ذكرت فيها أبرز نقاط البحث .

رابعاً : أثبت المصادر التي استسقيت منها مادة البحث في فهرس المصادر والله أسأل أن ينفع به طلاب العلم ، وأن يجعله ومُثَقِّلاً للحسنات في يوم الجزاء .

الفصل الأول

ترك المعاني مع الحروف

ويتضمن عدة مباحث :

المبحث الأول

تجريد (أل) من التعريف في (يا الله) وجعلها للتعويض عن الفاء.

(أل) لفظ مشترك يكون اسما وحرفاً ، فالاسم (أل) الموصولة ، وهي الداخلة على الصفات نحو : الضارب ، والمضروب ، وهو مذهب الجمهور بالقول باسميتها [1] أما الحرف فهي الدالة على التعريف في نحو : الرجل، والغلام، وهي : حرف ثنائي همزته همزة قطع أصلية عند الخليل بن أحمد، ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وعند سيبويه هي : حرف ثنائي همزته همزة وصل ، واختار ابن مالك مذهب الخليل [2] ومن النحويين من جعل حرف التعريف اللام خاصة[3] ومن هذا يتضح القول في حرف التعريف (أل) فمن جعله ثنائياً ، وهمزته قطع أصلية ، فله أن يعبر عن (أل) في الرجل بقوله : (أل)، ولا يحسن له أن يقول : الألف واللام .

ومن جعل (أل) همزته همزة وصل زائدة، فله أن يعبر عنها بقوله : (أل)، أو الألف واللام . ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبر باللام كما فعل المتأخرون [4] . وقد ذكر النحاة أن (يا) النداء لا تدخل على ما فيه (أل)، ولكن إذا أريد نداؤه تُوصل إليه بأي ، وياسم الإشارة في نحو : الرجل نقول يا

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . تح / فخر الدين قباوة وزميله ، ص ١٩٢ ، ٢٠٢ . منشورات / دار الكتب العلمية . بيروت . ط / الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

(٢) المرجع السابق ص ١٩٢ - ١٩٣ بتصرف .

(٣) ينظر رصف المباني للمالقي . تح / أحمد محمد الخراط ، ص ٤٠ . ط مجمع اللغة العربية- دمشق ، الجنى الداني ص ١٩٣ .

(٤) ينظر الجنى الداني ص ١٩٣ بتصرف .

أيها الرجل ، ويا هذا الرجل . جاء في اللباب ذكر سبب ذلك لأمرين : الأول : أن الألف واللام للتعريف ، و(يا) تفيد مع القصد التخصيص ، والتعيين . ومن هنا لايجتمع أداتا تعريف .

والثاني : أن اللام لتعريف المعهود ، والمنادى مخاطب ، فهما مختلفان في المعنى.[1]

وفي شرح المفصل : " والعلة في ذلك أمران : أحدهما : أن الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصاً، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة، كأنك أشرت إليه ، والتخصيص ضرب من التعريف ، فلم يجمع بينهما لذلك، لأن أحدهما كاف ، وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى ، فاستغنى به عنهما وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو : هذا وشبهه.

الثاني : أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد ، وهو معنى الغيبة و ذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين " [2] .

وفي شرح الكافية : " قال : وإذا نُوديَ المعرف باللام قيل : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، ويا أيهذا الرجل ، والتزموا رفع الرجل ، لأنه المقصود ، وتوابعه ، لأنها توابع مُعْرَبٍ.

أقول : لما كان حرف النداء يفيد تعريف القصد ، واللام إما لتعريف العهد أو الحضور ، ولا يتوارد معرفان على حرف واحد في محل واحد ، توصلوا إلى نداء ما فيه اللام بشيئين : أحدهما : أي ، والآخر اسم الإشارة . أما أي

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري تح / غازي مختار طليمات وزميله – جزء ١/٣٣٤- ٣٣٥ بتصرف ط / دار الفكر . بيروت . ط / الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٠٨ ط / مكتبة المتنبي – القاهرة .

من نحو : يا أيها الرجل ، فاسم مبهم مفرد منادى مبني على الضم مشفوعاً بحرف التنبيه ، وإما لأنه عوض عما يضاف إليه ، أي عوض عن حرف النداء من الصفة المقصودة به لإفادتها التنبيه لحرف النداء، وما فيه اللام صفة لأي، وقيل : خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة لأي ، والأول أظهر : أمَّا أولاً : فلعدم ما يدل على حذف المبتدأ الذي هو على الخلاف الأصل ، و أما ثانياً : فلشدة اقتضاء أي الصفة لإبهامها .....و أما اسم الإشارة : نحو : يا هذا الرجل ، إن جعل هذا صلة إلى نداء ما فيه اللام ، وجب رفع الصفة ، و إن لم يجعل وصلة إلى ندائه ، جاز في الصفة الرفع والنصب قياساً على يا زيد العاقلُ والعاقلَ " (١) .

وذكر العلماء أن نداء لفظ الجلالة (يا أللهُ) بقطع همزة الوصل يرجع إلى أسباب اختص بها هذا الاسم الجليل على الرغم في وجود (يا) مع الألف واللام، فقد خلع عنهما دلالة التعريف ، و جعلتا عوضاً عن همزة (إله) وخص حرف النداء (يا) بالتعريف لما فيه من التخصيص ، وإفادة تعريف القصد .

جاء في المقتصد : " فكذلك قطع همزة الوصل في يا أللهُ ، ليعلم أن الألف واللام ليس لهما حظ في التعريف ، و أنهما عوض محض ، حتى كأنك إذا قلت : يا الله فقد قلت يا صمد في أن الألف واللام ليس فيهما تعريف، ولو كانوا يجوزون الجمع بين تعريفين ، ويبقون العلم على تعريفه ولا يُنَكرونه ، كما يَنكر في الإضافة لوجب أن يوصل الهمزة حيث ينادى ما فيه الألف واللام ، كما يفعل ذلك في سائر الكلام نحو : الرجل ، فيقال : يا الله ، فلما لم يقل ذلك علمتَ أنهم لم يفعلوا ذلك إلا للدلالة على اقتناعهم من الجمع بين تعريفين(٢)

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي تح / علي الشوملي ١٩٤/١ ط / دار الأمل – الأردن ط / الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

(٢) قال أبو علي في المسائل المنثورة ص ٢٧١ : " و لا يجتمع النداء و الألف واللام ، لأن النداء تعريف ، و الألف واللام تعريف ، و لا يجتمع تعريفان في اسم واحد " – المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تح / مصطفى الحيدري ط / مجمع اللغة العربية – دمشق .

فإن قلت : فكيف لم تقطع الهمزة في غير النداء مع قولك : إن الألف و اللام عوض ، واستدلالك على ذلك بأنهم لا يقولون : الإله والأناس فكان يقال : شكرت الله . فالجواب أنهم لم يجعلوا الألف واللام في غير النداء عوضاً من (الفاء) المحذوف فقط ، و إنما جعلوهما عوضاً مع إفادتهما التعريف الذي يكون في سائر الكلام "[1] .

يستدل من كلام المقتصد أن التعريف خلع عن الألف واللام في نداء لفظ الجلالة وجعلتا للتعويض عن فاء الكلمة والدليل على ذلك قطع الهمزة تنبيهاً على أنها ليست للتعريف .

و قال أبو البركات الأنباري : " فإن قيل : قد قالوا (يا الله) فجمعوا بين (يا) و (الألف و اللام).

قيل : إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين :

أحدهما : أن الألف و اللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم ، فإن أصله : (إله) فأسقطوا الهمزة من أوله و جعلوا الألف و اللام عوضاً منها ، والذي يدل على ذلك أنهم جوزوا قطع الهمزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضاً عن همزة القطع ، فلما كانت عوضاً عن همزة القطع ، و هي حرف من نفس الاسم ، لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينهما . و الوجه الثاني : إنما جاز في هذا الاسم خاصة ، لأنه كثر في استعمالهم ، فخف على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره "[2].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تح / كاظم بحر المرجان ص ٧٥٨ – ٧٥٩ منشورات وزارة الثقافة و الإعلام – العراق ١٩٨٢م

(٢) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تح / محمد بهجت بيطار ص ٢٣١ ط / المجمع العلمي العربي – دمشق ، وينظر شرح المفصل ٩/٢ ، رصف المباني ص ٤١ – ٤٢ ، شرح التسهيل للمرادي تح / محمد عبد النبي محمد ص ٨٣٣ ط / مكتبة الإيمان – القاهرة ط / الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

و في اللباب : " و أما اسم الله تعالى فتدخل عليه لثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الألف و اللام فيه لغير التعريف ، لأنه سبحانه واحد لا يتعدد . فيحتاج إلى تعيين ، و دخول (يا) عليه للخطاب.

والثاني : أن الألف و اللام عوض من همزة (إله) و ذلك أن الأصل فيه (الإله) فحذفت الهمزة حذفاً عند قوم ، و عند آخرين ألقيت حركتها على (اللام) ثم أدغمت إحداهما في الأخرى[1] فنابت اللام عن الهمزة ، فاجتمعت مع (يا) من هذا الوجه.

والثالث : أنه كثر استعمالهم هذه الكلمة فخف عليهم إدخال (يا) عليها و قد اختص هذا الاسم بأشياء لا تجوز في غيره ، منها (يا) ومنها تفخيم (لامه) إلا إذا انكسر ما قبلها . ومنها قطع همزته في النداء ، وفي القسم إذا قلت : (أفأ الله) ومنها اختصاصه بـ (تاء القسم) ومنها لحوق (الميم) في آخره[2].

وفي شرح الكافية : " إنما جوزوا نداء اسم الله خاصة مما فيه اللام لأمرين :

احدهما : أن اللام فيه ليس للتعريف ، لأنه إما علم مرتجل ، وليس مشتق ، واللام لازمة فهي كالجزء ، و إما مشتق فهو الأظهر بدليل لزومه اللام ، ويحتمل أن يكون إما من ألـه بمعنى عُبُد ، أو من ألـه بوزن عَلِم إذا تَحير ، لتحير العقول عن معرفة ذاته ، و الأصل : إلاه بوزن فِعال بزيادة الألف ثم حذفت الهمزة التي هي الفاء ، و عوض عنها الألف و اللام ، فاجتمع لامان

---

(١) جاء في شرح المفصل ٩/٢ : " و أصل اسم الله تعالى و الله أعلم إلـه ثم دخلت عليه الألف واللام ، فصار الإلـه ، ثم تخففت الهمزة التخفيف الصناعي بأن تلين ، و تلقي حركتها على الساكن قبلها ، وهو لام التعريف فصار تقديره : اللاه بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، فأدغموا الأولى في الثانية بعد إسكانها ، و فخموها تعظيماً ، وقال بعضهم : حذفوا الهمزة حذفاً على غير وجه التليين ثم خلفتها الألف واللام "

(٢) اللباب ٣٣٦/١

فسكنت الأولى ، و أدغمت في الثانية ، و تفخيم اللام للتعظيم . إلا أن يمنع مانع من كسرة ، أو ياء قبلها ، فعلى هذا لا تكون الألف واللام للتعريف ، واجتماعه مع حرف النداء لتنزله منزلة الجزء لكونه عوضاً عن فاء الكلمة . ويؤيد قولهم : يا أللهُ بقطع همزة الوصل . و يحتمل أن يكون اشتقاقه من لاه يليه إذا خفي و احتجب لخفاء حقيقته ، و احتجابها عن العقول ، و دخول حرف النداء عليه على هذا التقدير ، لأنه عَلَمٌ و اللام فيه لازمة ، فهي كإحدى أجزائه . و ألف إلاه حينئذ منقلبة عن ياء هي عين الكلمة لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الثاني : أنهم كرهوا أن يأتوا باسم مبهم يطلقونه على الباري أو لأنه لم يرد إذنٍ من الشارع على يا أيها الله ، أو لأنه علم ، و أي لا توصف إلا بالأجناس "[1].

يتبين من خلال نصوص العلماء السابقة أن لفظ الجلالة له خاصية يختص بها هذا الاسم الكريم و أن مجئ (يا) النداء معه لتفيد التعريف لما في النداء من التخصيص ، و خُلِعَ التعريف من (أل) وجعلت عوضاً عن الفاء وهي الهمزة في (إله) ، ومن هنا لا يجتمع تعريفان و إلى هذا أشار إمام النحاة بقوله : " و كأن الاسم و الله أعلم إله ، فلما ادخل فيه الألف و اللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها ، فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف " [2] و أجاب صاحب الأنصاف بما يفيد أن الألف و اللام ليستا للتعريف بقوله : " أن الألف واللام عوض عن همزة (إله)، فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة .... جاز أن يدخل حرف النداء عليها، والدليل على ذلك انه يجوز أن يقال في النداء : (يا أللهُ) بقطع الهمزة "[3].

---

(١) شرح الكافية لابن جمعة ١٩٥/١

(٢) الكتاب لسيبويه تح / عبد السلام محمد هارون ١٩٥/٢ الناشر / مكتبة الخانجي – القاهرة ط / الثانية ١٤٠٢ – ١٩٨٢م .

(٣) الأنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تح / محمد محي الدين عبد الحميد . ٣٣٩/١ بتصرف ط / المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٠م .

المبحث الثاني

تجريد (ألا) من التنبيه ، وجعلها للاستفتاح عند اجتماعها مع (يا)

النداء و تجريد (يا) من النداء وجعلها للتنبيه معها

أولاً : (ألا) المفتوحة الهمزة المخففة من الحروف الهوامل . من مواضعها أن تكون تنبيهاً ، وافتتاحاً للكلام [١] ، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية تقول : ألا زيدٌ منطلقٌ ، و ألا ينطلق زيدٌ ، و ألا انطلق . ومن أمثلة دخولها على الجملة الاسمية ما جاء في قوله تعالى : (أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)[٢] ونحو (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء)[٣] . ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى : (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[٤] وقوله تعالى : (أَلا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ)[٥] . وعلامتها صحة الكلام بدونها[٦] . واعترض صاحب الأمالي على تسمية (ألا) بالاستفتاحية فقال " تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام ، لأن إضافته إلى أمر ليس من دلالته ، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح " [٧] وتبعه صاحب المغني فقال : " ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ، فيبينون مكانها ، ويهملون معناها ، وإفادتها

---

(١) ينظر معاني الحرف للرماني ت ٣٨٤هـ تح/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ص ١١٣ ط / دار نهضة مصر – القاهرة .

(٢) سورة يونس الآية ٦٢ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٣.

(٤) سورة هود الآية ٨.

(٥) سورة هود الآية ٥.

(٦) ينظر رصف المباني للمالقي ص ٧٨ .

(٧) الأمالي لابن الحاجب تح / فخر صالح سليمان ص ٨٣٨ ط / دار الجيل – بيروت ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و لا ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق "[1].

و اختلف في (ألا) هل هي مركبة أو بسيطة ؟ فقيل مركبة من همزة الاستفهام ، و (لا) النافية ، و إليه ذهب الزمخشري[2]، وقيل : هي بسيطة ، وإليه ذهب ابن مالك جاء في الجنى : " قال ابن مالك : (ألا) التي للعرض مركبة من (لا) النافية ، والهمزة بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير مركبة[3][4]".

ثانياً : (يا) النداء ، وهي حرف تنبيه ، ولها قسمان : -

الأول : أن تكون لتنبيه المنادى نحو : يا زيد ، و فهي في هذا حرف نداء . وهي أم باب النداء ، فلذلك دخلت في جميع أبوابه ، وانفردت في باب الاستغاثة ، وشاركت (وا) في باب النّدبة. وهي لنداء البعيد مسافة أو حكماً . وقد ينادى بها القريب توكيداً ..... ولكثرة استعمالها حذفت ، وهي المقدرة في النداء دون أخواتها في نحو قوله تعالى :(رَبَّنَا آمَنَّا)[5]،وفي قوله تعالى[6] : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)[7] .

---

(١) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ص ٦٨ تح / محمد محي الدين عبد الحميد – ط / صبيح – القاهرة .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٨ ، رصف المباني ص ٨٠ ، مغني اللبيب ص ٦٨.

(٣) قال ابن مالك " و ألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل (ألا) المقصود بها العَرْض نحو : (ألا تَزُورَنا) ، وهي مركبة من (لا) والهمزة . و أمّا (ألا) المستفتح بها فغير مركبة و لا محضة " – ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك تح / عبد المنعم أحمد هريدي م ٣ /١٦٥٥ ط / دار المأمون للتراث.

(٤) الجنى الداني ص ٣٨٣ .

(٥) سورة آل عمران من الآية ٥٣

(٦) سورة يوسف من الآية ٢٩ .

(٧) ينظر الجنى الداني ص ٣٥٤ – ٣٥٥ بتصرف

والمنادى يكون مذكوراً ، ويكون محذوفاً معها ، فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى : (يَا آدَمُ اسكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)[1] ومن ثبوته قبل الدعاء قوله تعالى : (يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ)[2].

ومن مواضع حذفه ما جاء قبل الأمر قوله تعالى في قراءة الكسائي [3] (أَلا يا سجدوا)[4] أراد يا هؤلاء اسجدوا)[5] ، ومن حذفه قبل الدعاء : جاء في شرح المفصل : (أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضاً (قد يحذفون المنادى) لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم : " يا بؤس لزيد ، والمراد يا قوم بؤس لزيد) فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره ، وساغ الابتداء به ، وهو نكرة ؛ لأنه دعاء، ومثله قولهم : يا ويل لزيد ، ويا ويح له ....كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له ، وليس كقوله : يا بوسَ للحرب ، لأنه هناك مدعو ، ولذلك نصبه إذ كان مضافاً ،

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٥ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٣٤ .

(٣) الكسائي : هو علي بن حمزة مولى بني أسد أخذ عن عيسى بن عمرو الخليل من مصنفاته (معاني القرآن - مختصر في النحو) ت ١٨٩هـ ينظر بغية الوعاة للسيوطي تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ٢ / ١٦٢ ط / المكتبة العصرية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ ، نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ٩١ ط / دار الملوك بمصر ط / الرابعة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .

(٤) سورة النمل من الآية ٢٥ ، وفي الحجة لأبي على الفارسي : " كلهم شدد اللام من قوله سبحانه " ألا يسجدوا " غير الكسائي فإنه خففها ، و لم يجعل فيها (أن) ووقف (ألا يا) ثم ابتدأ (اسجدوا) - ينظر الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي تح / كامل مصطفى الهنداوي ٣/٢٣٤ ط / دار الكتب العلمية - بيروت ط / الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، وينظر البحر المحيط لأبي حيان تح / عادل عبد الموجود وزملائه ٧ / ٦٦ ط / دار الكتب العلمية و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تح / أحمد محمد الخراط ٨ / ٥٩٨ ط / دار القلم - دمشق.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك تح / عبد الرحمن السيد وزميله ٣ / ٣٨٨ - ٣٨٩ ط - هجر ط / الأولى ١٩٩٠م .

والمراد يا بوس الحرب ، و اللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الإضافة .... و يجوز أن يكون (يا) هنا تنبيهاً لا نداء ، فلا يكون ثَمَّ مدعو محذوف ، وما بعدها كلام مبتدأ ، كأنك قلت بؤس زيد ، وويل له ، وويح له ، و أما بيت الكتاب :

يا لَعْنَةَ اللهِ و الأقْوَامُ كُلِّهِمُ والصَّالحونَ على سَمْعانَ من جارِ[1]

فيحتمل الوجهين المذكورين ، وهو أن يكون ثَمَّ منادى محذوف ، والمراد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، و الآخر أن يكون (يا) لمجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه ، واللعنةُ رفع بالابتداء ، و على سمعان الخبر ، ولو كانت اللعنة منادة لنصبها ، لأنها مضافة . قال سيبويه فيا لغير اللعنة[2] يشير إلى أن المنادى محذوف و وهو غير اللعنة ..... وقوله تعالى " ألا يسجدوا " فقد قرأها الكسائي ألا خفيفة ، وقرأها الباقون بالتشديد ، فمن خفف جعلها تنبيهاً و يا نداء ، والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ، و يجوز أن يكون (يا) تنبيهاً و لا منادى هناك ، وجمع بين تنبيهين تأكيداً لأن الأمر قد يحتاج على استعطاف المأمور واستدعاء استقباله على الآمر .... أما قراءة الجماعة ، فعلى أنَّ (أن) الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية ، والفعل المضارع بعدها منصوب ، وحذف النون علامة النصب ، فالفعل هنا معرب ، وفي تلك القراءة مبني " [3] .

والقسم الثاني : أن تكون لمجرد التنبيه لا للنداء ويليها أحد خمسة أشياء : الأمر : نحو قوله تعالى : (ألا يسجدوا) في قراءة الكسائي ....

---

(١) البيت من بحر البسيط قائله نو الرمة ورد ذكره في الكتاب ٢ / ٢١٩ ، و أمالي ابن الشجري ١ / ٣٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٩ ، الجنى إداني ص ٣٥٦ ، والشاهد فيه : حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه ، والمعنى يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ينظر حاشية الكتاب ٢ / ٢٢٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٣٠ وينظر الأصول لابن السراج تح / عبد الحسين الفتلي ١ / ٣٥٤ ط / مؤسسة الرسالة – بيروت ط / الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٤ بتصرف وشرح التسهيل ٣ / ٣٨٩ .

والدعاء كقول الشاعر : يا لعنةُ الله والأقوام كلهم..... وليت نحو قوله تعالى : (يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ)[1] .

و (رُبَّ) نحو :

" يا رُبَّ سَارٍ بَاتَ ما تَوَسَّدا " [2]

و (حبذا) كقول الشاعر : [3]

يا حبَّذا جبلُ الريان من جَبَلٍ وحَبَّذا ساكِنُ الرَّيان مَنْ كانا

فـ (يا) في هذا المواضع حرف تنبيه ، لا حرف نداء ، هذا مذهب قوم من النحويين قال بعضهم : وهو الصحيح ، و ذهب آخرون إلى أنها في ذلك ، حرف نداء ، والمنادى محذوف ..... و ضُعف بوجهين :أحدهما : أن (يا) نابت مناب الفعل المحذوف . فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها . و ذلك إخلال .

والثاني : أن المنادى معتمد المقصد فإذا حذف تناقض المراد [4] و قد رُدَّ على هذا في الدر المصون :" بأنَّ الخلاف جار فيها إذا باشرت حرفاً أو فعلاً ..... ولا يفعل ذلك إلا بـ (يا) خاصة دون سائر حروف النداء ، لأنها أم الباب ، و قد كثرت مباشرتها لـ (ليت) دون سائر الحروف " [5] ، وقد فصَّل ابن مالك القول في (يا) التي وليها الأمر ، أو الدعاء ، وليت ، أو رُبَّ أو حبذا ، وبين أن التي وليها الأمر أو الدعاء فإن المنادى معه محذوف ، والتي في

---

(١) سورة النساء من الآية ٧٣ .

(٢) من الرجز بلا نسبة ويعده: " إلا نراعَ العنسِ أو كفَّ اليدا " ورد ذكره في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٥٢ ، واللسان مادة (أبى ، و يدى) ، الخزانة ١١ / ٢٠٩ ، الدرر ١ / ٣٥ والشاهد فيه : (يا رُبَّ) (يا) قبل رُبَّ لمجرد التنبيه .

(٣) البيت من البسيط لجرير ورد ذكره في أسرار العربية ص ١١١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٠ ، وفي الخزانة ١١ / ٢٠٧ ، الدرر اللوامع ٢ / ٢٨٢ والشاهد فيه (يا حبذا) حيث دخلت (يا) على حبذا على القول بفعليها فيا حرف تنبيه .

(٤) الجنى الداني ص ٣٥٥ – ٣٥٧ .

(٥) ينظر الدر المصون ٤ / ٣٤ بتصرف .

غيرها لمجرد التنبيه و ادعاء الحذف فيه مردود حيث قال : " وليس من ذلك قولهم : يا ليت ، و يا رُبَّ ، ويا حبذا ، لأن مُولي (يا) أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف كقول مريم عليها السلام : (يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا)[1]، و لأن الشئ إنما يجوز حذفه إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملاً فيه الثبوت ، كحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فإنه جاز لكثرة ثبوته ، بخلاف ما قبل الكلم المذكورة فإن ثبوت المنادى فيه غير معهود ، فالدعاء الحذف فيه مردود ، ولكن (يا) فيه لمجرد التنبيه والاستفتاح مثل ألا " [2] .

وعن مجئ (يا) للتنبيه اجتماعها مع (ألا) وتجريد ألا من التنبيه و(يا) من النداء يقول ابن جني : " ومن ذلك قولنا : (ألا قد كان كذا) وقول الله سبحانه : (أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ)[3] ، فـ (ألا) هذه فيها هنا شيئان : التنبيه ، وافتتاح الكلام ، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير ، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يا) دونها . وذلك نحو قول الله عز اسمه : " ألا يا سجدوا لله " وقول الشاعر [4] :

ألا يا سنا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ من بَرْق عَلَيَّ كريمُ

..... ومن ذلك (يا) في النداء ، تكون تنبيهاً ، ونداء ، في نحو : يا زيد، و يا عبد الله . وقد تجردها من النداء للتنبيه ألبتة نحو : قول الله تعالى :

---

(١) سورة مريم الآية ٢٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٨٩ – ٣٩٠ ، وينظر الجنى الداني ص ٣٥٨ – ٣٥٨ ، الخزانة ١١ / ٢٠٩ .

(٣) سورة هود الآية ٥ .

(٤) البيت من الطويل لمحمد بن سلمة ورد ذكره في سر صناعة الإعراب ١ / ٣٢٣ ، ٢ / ١٠٨ ، شرح المفصل ٨ / ٦٣ ، ٩ / ٢٥ ، ١٠ / ٤٢ ، رصف المباني ص ٤٤ ، ١٢١، ٢٣٣ ، واستشهد به ابن جني على أن (ألا) جاءت لافتتاح الكلام و أن التنبيه قد تجرد منها وخلص لـ (يا) بعدها .

(ألا يا سجدوا) كأنه قال : ألا ها يسجدوا . وكذلك قول العجاج [1]: " يا دار سلمىَ يا اسلمي ثم اسلمي "[2].

إنما هو كقولك : ها اسلمي ، وهو كقولهم : (هلمَّ) في التنبيه على الأمر[3]، وأما قول أبي العباس : إنه أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا "[4].

وقد ذكر أبو علي الفارسي في كتابه الإغفال تجريد ألا من التنبيه وخلوصها لافتتاح الكلام عند اجتماعها مع (يا) عند ذكره بيت الشاعر :[5]

ألا يا اسلمي يا دارَ ميَ.....

فقال : " لقد جاء ألا يا اسلمى يا دار ميَ .....

ونحو ذلك ، قلنا (ألا) حرف يدل على تنبيه و استفتاح كلام ، .....فإذا اجتمع مع حرف تنبيه خلص للاستفتاح ، وزال عنه معنى التنبيه " [6].

ونرجع إلى أقوال المفسرين في قوله تعالى : (ألا يسجدوا) جاء في الحجة : " قوله تعالى : (ألا يسجدوا) يقرأ بالتشديد و التخفيف ، فالحجة لمن

---

(١) العجاج : هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر ، ولد في الجاهلية ثم أسلم ت ٩٠ هـ في عهد الوليد بن عبد الملك – ينظر ديوان العجاج شرح عبد الملك بن قريب الأصمعي تح / سعدي ضناوي ص ٩ دار صادر ، خزانة الأدب ٥ / ٣٧٩ .

(٢) الرجز في الانصاف ١ / ١٠٢ ، ولسان العرب مادة (سمسم) ، والدر المصون ٨ / ٦٠١ برواية : يا دار هند ويعد هذا البيت : بسمسم أو عن يمين سَنمَسَم .

(٣) جاء في الحجة لأبي على الفارسي ٣ / ٢٣٤ " ويؤكد ذلك قولهم : هَلمَّ ويناؤهم ها التي للتنبيه مع لُمَّ ، وجعلها مع الفعل كشئ واحد "

(٤) الخصائص ١ / ٥٣٨ – ٥٤٠ .

(٥) جزء من صدر بيت من الطويل لذي الرمة وتمامه :

ألا يا اسلمى يا دار ميَ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

ورد ذكره في الآمال الشجرية ٢ / ١٥١، شرح التسهيل ٣ / ٣٨٩ ، الدر ٨ / ٥٩٩ .

(٦) الإغفال ٢ /٢٥ .

شدد : أنه جعله حرفاً ناصباً للفعل و(لا) للنفي ، وأسقط النون علامة لنصب . ومعناه : وزين لهم الشيطان ألا يسجدوا لله . والحجة لمن خفف : أنه جعله تنبيهاً و استفتاحاً للكلام ، ثم نادى بعده فاجتزأ بحرف النداء من المنادى لإقباله عليه وحضوره ، فأمرهم حينئذ بالسجود و تخليصه : ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ، والعرب تفعل ذلك كثيراً في كلامها . قال الشاعر :

إلا يا سلمى يا دار ميّ على البلى .....

أزاد : يا هذه اسلمي . ودليله أنه في قراءة عبد الله (هلا يسجدون)[1] وإنما تقع (هلا) في الكلام تحضيضاً على السجود" [2]، وفي الدر المصون : " أن قراءة الكسائي قوية لكثرة دورها في لغتهم . وقد سُمع ذلك في النثر . سُمع بعضهم يقول : ألا يا ارحموني ، ألا يا تصدقوا علينا[3]، وأما قول الآخر :

يا لعنةُ الله و الأقوام كلِّهم .....

فيحتمل أن تكون يا للنداء و المنادى محذوف ، و أن تكون للتنبيه وهو الأرجح " [4].

وفي أضواء البيان : " وقرأ هذا الحرف الكسائي وحده من السبعة : ألا يسجدوا بتخفيف اللام من قوله (ألا) ، وعلى قراءة الكسائي هذه ، فلفظة (ألا) حرف استفتاح وتنبيه ، و(يا) حرف نداء ، والمنادى محذوف تقديره : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، و اسجدوا فعل أمر ..... و اعلم أنه على قراءة الكسائي قد حذف في الخط ألفان : الأولى : الألف المتصلة بياء النداء ، و الثانية : ألف

---

(١) قراءة عبد الله في البحر ٧ / ٦٨ ، وفي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٣ / ١٩٥ " ألا هل تسجدون لله " بالتاء و النون ".

(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ت ٣٧٠هـ تحقيق د / عبد العال سالم مكرم ص ٢٧٠ – ٢٧١ ط / دار الشروق – بيروت ط / الثالثة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٣) القرطبي ١٣ / ١٩٥ .

(٤) الدر المصون ٨ / ٦٠١

الوصل في قوله : اسجدوا . ووجه بعض أهل العلم إسقاطهما ما في الخط بأنهما لما سقطتا في اللفظ ، سقطتا في الكتابة قالوا : إنْ (يا) على قراءة الكسائي ..... ليست للنداء ، و إنما هي للتنبيه فكل من ألا ، ويا : حرف تنبيه كرر للتوكيد " [1] .

نستخلص مما سبق بعد عرض آراء علماء القراءات و التفسير أن قوله تعالى : " ألا يسجدوا " على قراءة الكسائي أن (يا) جردت فيه من النداء وخلصت للتنبيه ، و كان هذا اختيار صاحب الدر المصون فقد قال " وإن تكون للتنبيه وهو الأرجح [2] وذكر أيضا صاحب أضواء البيان أن اجتماعها مع (ألا) ليست فيه للنداء [3] ونعرج إلى أقوال أئمة النحو واللغة ونرى حديثهم عن اجتماع (ألا) مع (يا) عند دخولها على فعل الأمر.

قال سيبويه : " و أما يا فتنبيه ألا تراها في النداء ، وفي الأمر كأنك تنبه المأمور قال الشاعر : وهو الشماخ [4] :

ألا يا اسقياني قبلَ غارةِ سنجالِ وقبل منايا قد حَضَرنَ و آجالِ [5] " [6]

---

(١) أضواء البيان للعلامة محمد الأمين الشنقيطي ١٣٢٥- ١٣٩٣هـ إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد م ٦ / ٤٤٤ – ٤٤٦ .

(٢) الدر المصون ٨ / ٦٠١ .

(٣) أضواء البيان م ٦ / ٤٤٦ .

(٤) الشماخ : هو مَعْقِل بن ضرار الغطفاني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام شهد القادسية وتوفي في زمن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – ينظر شرح أبيات المغني ٦ / ١٧١ ، طبقات محول الشعراء ١ / ١٢٣ .

(٥) البيت من الطويل ورد ذكره في شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١١٥ و شرح أبيات المغني ٦ / ١٦٨ ، الدر المصون ٨ / ٦٠٠ ، والسنجال اسم موضع .

(٦) الكتاب لسيبويه عن كتاب سيبويه و الأعلم ٢ / ٣٠٧ ط / المطبعة الأميرية – بمصر – ١٣١٧هـ .

وفي تحصيل عين الذهب : " الشاهد فيه دخول يا للتنبيه ، وإن لم تقع على منادى ، فهي في هذا بمنزلة ها التي للتنبيه ، وإن شئت قدرت المنادى محذوفاً فتكون للنداء على الأصل المستعمل و التقدير : يا هذان اسقياني " [1] .

وجاء في اللسان : " قال الجوهري : وأما قوله تعالى : " ألا يا سجدوا " بالتخفيف ، فالمعنى أيا هؤلاء اسجدوا ، فحذف المنادى اكتفاء بحرف النداء ، كما حذف حرف النداء اكتفاءً بالمنادى في قوله تعالى : " يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا "[2] إذا كان المراد معلوماً ، وقال بعضهم : إن يا في هذا الموضع إنما هو للتنبيه كأنه قال : ألا تسجدوا ، فلما أُدخِل عليه يا التنبيه سقطت الألف التي في اسجدوا ؛ لأنها ألف وصل ، وذهبت الألف التي في يا لاجتماع الساكنين ؛ لأنها والسين ساكنتين " [3] .

وعلى الرغم من القول بالوجهين عند أكثر العلماء في قوله تعالى : (أَلا يسجدوا) على قراءة الكسائي من أن يا للنداء ، و المنادى محذوف ، أو أن (يا) للتنبيه و تجردت من النداء ، و ليس هناك منادى ، فقد اختار صاحب رصف المباني الوجه القائل بأن (يا) للتنبيه في الآية الكريمة حيث ذكر " وأما إذا لم يكن بعدها المنادى فتكون للتنبيه لا غير كقوله تعالى : " ألا يا اسجدوا لله الذي يخرج الخبء " على قراءة من أفرد (يا) وجعل (اسجدوا) أمراً " [4] ورَدَّ على الوجه الثاني بالضعف لوجهين فقال : " أحدهما : أن (يا) نابت مناب الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها ؛ لأن المراد أدعو و أنادي ، فلو حذف المنادى معها لحذفت الجملة بأسرها ، وذلك إخلال . والوجه الثاني : أن المنادى معتمد المقصد ، فإذا حذف تناقض المراد فلزم على هذا أن تكون (يا) لمجرد التنبيه من غير نداء " [5] .

ويترجح عندي أن (يا) للتنبيه عند اجتماعها مع (أَلا) ، وفعل الأمر ، لما ذكره صاحب رصف المباني أن حذف المنادى يتناقض مع المراد منه و أنه المقصود بالنداء في الوجه القائل إنها للنداء وهذا وجه ضعيف و الله أعلم .

---

(١) تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري بحاشية الكتاب ٢ / ٣٠٧ ط/ المطبعة الأميرية .

(٢) سورة يوسف الآية ٢٩ .

(٣) اللسان مادة (يا) وينظر القرطبي ١٣ / ١٩٥ – ١٩٦ .

(٤) رصف المباني ص ٤٥٢ .

(٥) رصف المباني ص ٤٥٣ .

المبحث الثالث

تجريد (أم) من الاستفهام وجعلها حرف عطف بمعنى (بل)

عند اجتماعها مع (كيف) أو (هل)

(أم) جاءت في لغة العرب على أربعة أقسام : -

الأول : (أم) المتصلة : وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء كما في قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)[1] أي سواء عليهم الإنذار وعدمه [2] وقوله تعالى : (سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ)[3]، أو لم توجد ولكن لابد من وجود ما يشبهها من نحو : ما أدري ، وما أبالي [4] فأم بين جملتين في تأويل المفردين ، ويكونان فعلتين كما في الآيتين الكريمتين ، فهما في محل المصدر ، أو مختلفتين كما في قوله تعالى : (سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ)[5] أو اسميتين كما في قول الشاعر : [6]

وَلَسْتُ أُبَالِي بعد فَقْدِي مَالِكاً أَمَوْتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

---

(١) سورة البقرة من الآية ٦ .

(٢) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢ / ١٤٢ ط / دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .

(٣) سورة المنافقون من الآية ٦ .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ١٤٢ ط / دار إحياء الكتب العربية .

(٥) سورة الأعراف آية ١٩٣ .

(٦) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة و الشاهد فيه : وقوع (أم) بعد (ولست أبالي ، وبين جملتين اسميتين وهما في تأويل المفردين والمعنى : ولست أبالي بَعْدَ موتي أم وقوعه الآن – ورد ذكره في شرح مغني اللبيب المسمى بـ (شرح المزج) للدماميني ت ٨٢٨ تحقيق / عبد الحافظ حسن العسيلي ص ٢٣٩ ط / مكتبة الآداب – القاهرة ، التصريح ٢ / ١٤٢ ، شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٩٩ ط / دار إحياء الكتب العربية .

و إما مسبوقة بهمزة يراد بها التعيين لأحد الشيئين نحو :

أزيد عندك أم عمرو ؟ قيل في الجواب : زيد أو قيل : عمرو ، ولا يقال : (لا) و لا (نعم) لعدم التعيين[1]، ويقدر مع حرف الاستفهام بـ (أيُّهما أو أيُّهم) وجوابهما أحد الشيئين أو الأشياء ، ومعناه : أيُّهما عندك ، وتقع بين المفردين والجملتين ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين[2]، وسميت متصلة مع الهمزة المراد بها التسوية ، والمراد بها التعيين، " لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى أي "[3] .

والثاني : (أم) المنقطعة ، وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين[4] وتقدر بـ (بل والهمزة) كقولهم : إنها لإبلٌ أم شاء، والتقدير فيه : بل أهي شاء ، كأنه رأي أشخاصاً و فقلب على ظنه أنها إبل، فأخبر بحسب ما غلب على ظنه ثم أدركه الشك فرجع إلى السؤال و الاستثبات[5] والأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام ، ومن النحويين مَنْ قدرها بـ (بل) مطلقاً[6] ورُدَّ عليه بأنه " لا يجوز أن تقدر (بل) وحدها و الذي يدل على ذلك قوله تعالى (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ)[7] ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير : بل له البنات ولكم البنون ، وهذا كفر محض ، فدل على أنها بمنزلة (بل والهمزة)"[8] ، ولكونها قد

---

(١) ينظر التصريح ٢ / ١٤٢ – ١٤٣

(٢) ينظر رصف المباني للمالقي تح / أحمد محمد الخراط ص ٩٣ ط / مجمع اللغة العربية – دمشق .

(٣) شرح الدماميني ص ٢٣٧ .

(٤) الجنى الداني ص ٢٠٥ .

(٥) ينظر أسرار العربية لأبي البركات الانباري تح / محمد بهجت بيطار ص ٣٠٥ .

(٦) ينظر الجنى الداني ص ٢٠٥ .

(٧) سورة الطور الآية ٣٩ .

(٨) أسرار العربية ص ٣٠٥ – ٣٠٦ .

تخلو من الاستفهام ، دخلت على أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة نحو قوله تعالى : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)[1] ..... وهو فصيح كثير ، ووهم من زعم أنه قليل جداً ، لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد"[2] ومن جملة (أم) المنقطعة إذا جاء بعد (أم) جملة تامة مخالفة للأولى . كانت (أم) منقطعة كقولك : (أزيد عندك أم عمرو في الدار ، لأن (أيًا) لا تقع ههنا ، وسببه أن أيًهما اسم مفرد ، فالخبر عنه واحد ، فإذا اختلف الخبران لم يستند إلى أيهما"[3] .

و القسم الثالث : (أم) الزائدة : جاء في الجنى الداني ذهب : أبو زيد[4] إلى أن (أم) تكون زائدة ، وجعل من ذلك قوله تعالى[5]: " أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ "[6] وقد رَدَّ المبرد على أبي زيد الأنصاري في قوله تعالى : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ)[7] فقال : " فإنما تأويله – والله أعلم – : أنه قال أفلا تبصرون أم أنا خير ؟ على أنهم لو قالوا له : أنت خير لكانوا عنده بصراء ، فكأنه قال والله

---

(١) سورة الرعد ١٦ .

(٢) الجنى الداني ص ٢٠٦ .

(٣) اللباب في علل البناء و الإعراب لأبي البقاء العكبري تح / غاوي مختار طليمات ١/ ٤٢٩ ط / الفكر – دمشق ط / الأولى ١٤١٦ – ١٩٩٥م .

(٤) أبو زيد : هو أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت ، إمام في النحو ، غلبت عليه اللغة والنوادر و الغريب من آثاره (لغات القرآن ، واللامات ، توفي ٢٢٥هـ ت – ينظر أخبار النحويين البصريين لأبي سعد الحسن بن عبد الله السيرافي تح / محمد إبراهيم البنا ص ٦٨ – ٧٢ ط / دار الاعتصام – القاهرة ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ١ / ٥٨٢ ط / المكتبة العصرية – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(٥) سورة السجدة الآية ٣ .

(٦) الجنى الداني ص ٢٠٦ – ٢٠٧ .

(٧) سورة الزخرف الآية ٥١ ، ٥٢ .

أعلم : أفلا تبصرون ، أم تبصرون ، وهذه (أم) المنقطعة ، لأنه أدركه الشك في بصرهم ..... فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهمْ اختلافاً فيه ، فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذهبهم ، فيقول : (أم) زائدة ومعناه : أفلا تبصرون أنا خير ..... وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون ، لا يعرفون (أم) زائدة "[1] .

والقسم الرابع : (أم) التي هي حرف تعريف ، فتكون بمعنى الألف واللام فتقطع همزتها في الابتداء ، وتسقط في الدَّرج مثل ألف لام التعريف : فمن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : " ليس من امبر امصيام في امسفر "[2] والمعنى : ليس من البر الصيام في السفر ،إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته "[3] " وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام "[4]وقيل : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تُدغم لامُ التعريف في أولها نحو : غلام ، وكتاب بخلاف رجل وناس ، ولباس[5] وهذه الأسماء هي ذات الحروف القمرية ، لا تغلب اللام كما لا يغلب القمر النجوم ويجمعها (ابغ حجك وخف عقيمه) و الباقي شمسية[6]، وتجريد (أم) من الاستفهام وجعلها للعطف عند اجتماعها مع (كيف) تختص به

---

(١) المقتضب لأبي العباس المبرد تح / عبد الخالق عضيمة ٣ / ٢٦٥ – ٢٦٧ ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٢) الحديث في صحيح البخاري برقم ١٩٤٦ كتاب الصوم ١ / ٤٢٤ بلفظ (ليس من البر الصيام في السفر) وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ١١ / ٦٩ عن الزهري (ليس من أمبر .....)

(٣) رصف المباني للمالقي ص ٩٦ .

(٤) الجنى الداني ص ٢٠٧ .

(٥) مغني اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير ١ / ٤٧ ط / دار إحياء الكتب العربية .

(٦) حاشية الأمير ١ / ٤٧.

(أم المنقطعة) جاء في الخصائص : " ومما خُلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر : [1]

أنَّي جزوا عامراً سيئاً بفعلهم أم كيف يجزونني السوأى من الحَسَنِ

أم كيف ينفع ما تُغطِي العَلُوقُ به رِئمانُ أنـفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ

فأم في أصل الوضع للاستفهام ، كما أن كيف كذلك . ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد ، فلابد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام ، وينبغي أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف) . حتى كأنه قال : بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة (بل) في الترك والتحول ، ولا يجوز أن تكون (كيف) هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام ، لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها ، لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها "[2] مما يدل على تجريد (أم) للعطف فقط ما جاء في شرح المفصل : " فإنه ينبغي أن يعتقد نزع دليل الاستفهام من (أم) وقصرها على العطف لا غير ألا ترى أنا

---

(١) البيتان من البسيط لأفنون التغلبي ورد ذكرهما في المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تح / مصطفى الحدري ص ١٩٣ ط / مجمع اللغة العربية – دمشق ، و شرح مغني اللبيب للدماميني ص ٢٦١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ تحقيق / عبد العزيز رباح ، وزميله ١ / ٢٤٠ ط / دار المأمون للتراث ط / الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م والشاهد فيه : أن الشاعر جمع بين (أم و كيف) فتجردت (أم) لمعنى الترك و التحول ، فهي للعطف بمعنى (بل) وجردت من معنى الاستفهام ، والبيت مثال يضرب لكل من يعد بلسانه كل جميل ، ولا يفعل منه ، لأن قلبه منطوٍ على ضده ، العلوق : هي الناقة التي تفقد ولدها فيسلخ جلده ويحشى تبناً لتعطف عليه ويدر لبنها فينتفع به .

(٢) الخصائص ١/٥٣٠ – ٥٣١ .

لو نزعنا الاستفهام من كيف للزم أعرابها، كما أعربت مَنْ[1] في هذا الوجه"[2] .

فهل يجوز أن نجعل اجتماع (أم مع كيف) من باب التوكيد ؟ يجيب عن هذا ما جاء في شرح أبيات مغني اللبيب : فإن قيل : فهلا و كدتْ إحداهما الأخرى ، كتوكيد اللام لمعنى الإضافة وياءي النسب لمعنى الصفة ؟ قيل : يمنع من ذلك أن كيف لما بنيت و اقتصر بها على الاستفهام ألبتة ، جرت مجرى الحرف ألبتة ، " وليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ، لأن في ذلك نقصاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف[3]"[4]، وعن سبب بناء (كيف) على الفتح دون السكون من أجل التخفيف .

جاء في الجامع لأحكام القرآن عند تفسيره لقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ...)[5]الآية " كيف " .....هي مبنية على الفتح كان سبيلها أن تكون ساكنة ، لأن فيها معنى الاستفهام الذي معناه التعجب فأشبهت الحروب . واختير لها الفتح لخفته "[6] .

وعن علة بنائها . جاء في المحرر : " تقول : كيف حالك ؛ فيقول المجيب : صحيح أو سقيم ، وتقول : كيف حالك أسقيم أم صحيح؟ لأن (كيف) سؤال عن الحال لمن يعقل ، ولما لا يعقل ..... وعلة بنائها تضمنها معنى

---

(١) جاء في الخصائص ١ / ٥٢٧ " حكاية يونس قول العرب : ضرب مَنّ منّاً ، أي إنسان إنساناً أو رجل رجلاً ، أفلا تراه كيف جرد (مَن) من الاستفهام ، ولذلك أعربها .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٩ ط / مكتبة المتنبي – القاهرة .

(٣) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٣٩٥ ط / دار الكتب العلمية . بيروت ط / الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٢٤١ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٨ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ / ٢٦٥ – ٢٦٦ .

حرف الاستفهام ..... وكيف مبنية على الفتح طلباً للتخفيف"[1] نستخلص مما سبق أن (أم) تجردت من الاستفهام إذا دخلت على أداة الاستفهام (كيف) وقيل : مع (هل) قد تجر ، تكون للإضراب كما في قوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء)[2] جاء في شرح مغني اللبيب : " أما (أم) { الأولى فإنه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام } فلو كانت متضمنة – هنا – للاستفهام ، وقد دخلت على (هل) الاستفهامية للزم دخول الاستفهام (على الاستفهام) والتوكيد خلاف الأصل و أما " أم " { الثانية } الداخلة على قوله " جعلوا لله شركاء " { فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء } لا استفهامهم عن ذلك ، ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي ، ففيه الإخبار بإشراكهم إفادة توبيخهم ، وهو أولى من جعلها لمجرد الإضراب "[3] .

وفي قول الشاعر :[4]

أم هل كبيرٌ بكى لم يَقض عَبْرتَهُ إثْرَ الأحبة يوم البينَ مَشكومُ

جاء في الأمالي الشجرية بعد إنشاده البيت : " جمع بين أم وهل ، ولا يجوز الجمع بين استفهامين ، ولا يجوز تقدير هل ههنا بقد ..... لوقوع الجملة المبتدئية بعدها وإذا لم يجز تقديرها بقد ، ولم يجز الجمع بين

---

(١) المحرر في النحو للهرمي م ١ / ٤٦٥ .

(٢) سورة الرعد الآية ١٦ .

(٣) شرح مغني اللبيب للدماميني ص ٢٥٨ .

(٤) البيت من البسيط لعلقمة الفحل في ديوانه شرح الأعلم الشمنتمري تح / لطفي السقال ، ودرية الخطيب ص ٥٠ ط / دار الكتاب العربي ط / الأولى ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م ، وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس ت ٣٩٥ ، تح / عبد السلام محمد هارون ٣ / ٢٠٦ ط / دار الفكر ، ورصف المباني ص ٤٠٦ و الشاهد فيه : دخول (أم) منقطعة بعد (هل) ، معاني الكلمات : العبرة : الدمعة أي لم يشتف من البكاء ، لأن في ذلك راحة ، يوم البين : يوم الفراق مشكوم : مثاب مجازي – ينظر حاشية المقتضب ٣ / ٢٩١ .

استفهامين ، وجب حمل اجتماعهما على ما يصح، وفي ذلك قولان : (أحدهما) للكوفيين ، وهو أنهم يحكمون على أم المنقطعة بأنها تكون بمعنى بل مجردة من الاستفهام ، فالتقدير على هذا : بل هل كبير بكى ، والبصريون مجمعون على أنها لا تكون بمعنى (بل) إلا بتقدير همزة الاستفهام معها (والقول الآخر) أن يكون أحد الحرفين زائداً دخوله كخروجه و إذا حكمنا بزيادة أحدهما ، فالأولى أن نحكم بزيادة هل لوقوعها حشواً، لأن الأغلب أن لا يكون الزائد أولاً ، فالتقدير بل أكبير بكى "[1]، ويقول ابن يعيش مختاراً لما ذهب إليه الكوفيون بعد ذكره للبيب : " قيل أم فيها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر العطف ، فلما احتج إلى معنى العطف فيها مع هل ، خلع منها دلالة الاستفهام ، وبقى العطف بمعنى بل للترك "[2].

ونستخلص مما سبق من أقوال أن (أم) تجردت من الاستفهام عند اجتماعها مع (هل) ، كما تجردت مع (كيف) وخلصت للعطف معها .

---

(١) امالي ابن الشجري ٢ / ٣٣٤ – ٣٣٥ ط / مصورة .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥٤ .

المبحث الرابع

تجريد (إمَّا) الثانية من العطف عند اقترانها بالواو

(إمَّا) لها ثلاثة معان : -

الأول : الشك : نحو قولك : قام إمَّا زيدٌ وإما عمروٌ .

والثاني : الإبهام : كذلك إلا أنك تعلم القائم منهما .

والثالث : التخيير : نحو : قولك : خذ من مالي إمَّا ديناراً وإمَّا ثوباً والأفصح كسر الهمزة [1] .

جاء في الأصول الفرق بين الشك و التخيير في معاني (إمَّا) فقال صاحبه : "و(إمَّا) تبتدئ به شاكاً، وذلك قولك : جاءني إمَّا زيدُ و إما عمرو ، أي أحدهما . وكذلك وقوعها للتخيير تقول : اضرب إمَّا عبد الله وإمَّا خالداً ، فالآمر لم يشك ، ولكنه خيَّر المأمور كما كان ذلك في (أو) ، ونظيره قول الله عز وجل [2] " إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا " [3] .

من النحويين من جعل مسائل الإباحة كمسائل التخيير ، وإنما يقع الفرق بينهما بالقرائن[4] .

وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، لأن ذلك يوجب خروج أحدهما عن معنى العطف ، فلا يجوز جاءني زيد وثم عمرو ؛ لأنه لا يخلو من أن تكون الواو عاطفة، أو ثم، فأيهما ثبت له الحكم استغنى به عن الآخر[5].

---

(١) ينظر المقرب لابن عصفور تح / أحمد عبد الستار الجواري وزميله ١ / ٢٣١ ط / الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ط / بغداد بتصرف .

(٢) سورة الإنسان الآية ٣ .

(٣) الأصول في النحو لابن السراج تح / عبد الحسين الفتلي ٢ / ٥٦ ط / مؤسسة الرسالة - بيروت ط / الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٤) ينظر معاني الحروف للرماني ص ١٣١ بتصرف .

(٥) التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن على الصيمري ت ٣٤١هـ تح / أحمد مصطفى علىّ الدين ١ / ١٣٧ ط / دار الفكر - دمشق ط / الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

واختلف النحويون في (إمَّا) الثانية هل العطف بها أم بالواو قبلها في قولك : ضربت إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ؟ ولكنهم متفقون على أنَّ.(إمَّا) الأولى ليست من حروف العطف ، لأنها، تباشر العامل[1] . جاء في معاني الحروف : " فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ، لأن حرف العطف لا يبتدأ به " [2] ، وذكر ابن يعيش أمريين دلل بهما على خروج (إما) الأولى من حروف العطف ، فالأمر الأول : لا يجوز أن تكون الأولى عاطفة ؛ لأنه تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها وليس قبلها ما تعطفه عليه ، والأمر الثاني : ابتداؤك بها من نحو : قوله تعالى : (إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا)[3] وذلك أن موضع أن في كلا الموضعين رفع بالابتداء . والتقدير : إمَّا العذاب شأنك أو أمرك اتخاذ الحسن ، و إذا جاز الآبتداء بها لم تكن عاطفة ؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة ، فكلا الأمريين لا يبتدأ به ، فالأولى لا تكون عاطفة لوقوعها أولاً قبل ما عطف عليه ، وحرف العطف لا يتقدم على ما عطف عليه " [4] .

أما (إمَّا) الثانية فمن النحويين من عدَّها من حروف العطف جاء في المقتصد : أن حروف العطف تسعة وهم يقولون إنها عشرة لعدهم (إمَّا) في جملتها "[5] .

ولكن أكثرهم لا يرى أنها عاطفةُ ، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يجتمع حرفان للعطف و معناهما واحد ، فلذلك لم يجز أن تكون عاطفة ،

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي تح / محمد عبد النبي محمد ص ٨٠٧ ط / مكتبة الإيمان – القاهرة ، وفي الجنى ص ٥٣٠ ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة ؛ لأنها بين الفعل ومرفوعه .

(٢) معاني الحروف للرماني ص ١٣١ .

(٣) سورة الكهف الآية ٨٦ .

(٤) ينظر شرح المفصل ٨ / ١٠٣ – ١٠٤ بتصرف .

(٥) المقتصد م ٢ / ٩٤٥ .

وحجتهم أيضاً . أن حرف العطف إنما يعطف اسماً على اسم ، أو جملة على جملة ، فاستحال أن يكون عطف جملة على جملة ؛ لأن الجملة الثانية غير مفيدة ، فليست بجملة . واستحال أن تعطفها على الاسم المفرد ، فثبت أنها تدخل للشك و الواو هي العاطفة[1].

جاء في نتائج الفكر : " لا يجتمع حرفان من حروف العطف ، فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو ، فالواو هي العاطفة دونه "[2]وفي شرح المفصل : " و لا تكون (إمَّا) الثانية عاطفة للزوم حرف العطف ، وهو الواو لها وحرف العطف لا يدخل على مثله "[3]، وقال ابن عصفور : " قسم اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف إلا أنهم أورده من حرف العطف لمصاحبته لها ، وهو إمَّا "[4]، وقال ابن مالك : " ونفيْتُ أن تكون (إمَّا) حرف عطف ؛ لأنها أيضاً لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ)[5] فالعطف بالواو لا بها ، لأن عطفية الواو إذا خلت من إما ثابتة ، وعطفية إما إذا خلت من الواو منتفية . و الأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفى ما نفي . و أيضاً فإنَّ توسط الواو بين إمَّا و إمَّا كتوسطها بين لا و لا في نحو : زيد لا بخيل و لا جبان ، والعطف قبل (لا) بالواو بإجماع ، فليكن بها قبل إمَّا ليتفق المتماثلان ، ولا يختلفا "[6] .

---

(١) ينظر المسائل المنثورة ص ١٨٦ .

(٢) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ت ٥٨١هـ تح / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ص ٢٠٢ ط / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٤ بتصرف .

(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٣ .

(٥) سورة مريم الآية ٧٥ .

(٦) شرح التسهيل ٣ / ٣٤٤ .

وقال المرادي : " الصحيح أن (إمَّا) ليست من حروف العطف ، لأن الأولى تباشر العامل ، والثانية تصاحبها الواو نحو : قام إمَّا زيد و إمَّا عمرو ... و ممن ذهب على أن (إمَّا) الثانية عاطفة الرماني ، واستدل بأن الواو للجمع . وليست هنا كذلك . لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين ، فعلم أن العطف لإمَّا "[1].

فقد ذكر المرادي أن الرماني يقول : (إمَّا) الثانية عاطفة وبالرجوع على معاني الحروف ، فالرماني لا يعد (إما) من حروف العطف ، فقد قال : " وليست من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : رأيت إما زيداً وإما عمراً ، لم يخل قولك : إما زيداً و إما عمراً أن تكون إما الأولى عاطفة أو الثانية . فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ، لأن حرف العطف لا يبتدأ به ، ولا يجوز أن تكون الثانية ، لأن الواو حرف عطف ، ولا يجمع بين حرفي عطف في شئ من الكلام . وإذا تبين ذلك بطل أن تكون عاطفة . ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريباً واتساعاً "[2].

وتبين من نص الرماني السابق أنه يرى أن (إما) الثانية ليست من حروف العطف و لكن بعض النحويين يرى أنها عاطفة جاء في التبصرة والتذكرة : " فأما دخول الواو على (إمَّا) في قولك : جاءني إما عمرو ، فإمَّا هي العاطفة دون الواو . و الدليل على ذلك أن الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام ، وذلك أن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، و(إمَّا) معناه أحد الشيئين ، فكان يجئ من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة ، وهذا محال ، وإنما دخلت الواو لتؤذن أنَّ (إمَّا) الثانية

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٨٠٧ ، ونظر الجنى الداني ص ٥٢٩ .

(٢) معاني الحروف للرماني ص ١٣١ .

هي الأولى ، لأن (إما) لا تستعمل إلا مكررة والعاطفة هي الثانية منهما ، فأمَّا الأولى فلإيذان بالمعنى الذي بُني عليه الكلام من الشك وغيره " [1] .

وجاء في رصف المباني : " اعلم أنَّ (إمَّا) حرف من حروف العطف خلافاً لبعض النحويين كأبي علي الفارسي و من تبعه فإنه يذهب على أنها ليست حرف عطف ..... ، والصحيح أنها حرف عطف و وهو نص الصَّيْمَري [2] في تبصرته ..... وهذا الذي ذكره هو الحق ، وهو ظاهر مذهب سيبويه [3] ، ومذهب أئمة المتأخرين المحذقين كأبي موسى الجزولي [4] وغيره ،

وفيه الرد على أبي عليّ و أتباعه [5] ضرورة " [6] .

وخلاصة ما قيل في (إمَّا) الثانية : إنها ليست من حروف العطف ويرجح ذلك ما جاء في شرح المقدمة الجزولية : " إن كانت (إمَّا) : عاطفة ، فلا يخلو أن تكون الواو التي معها عاطفة أو غير عاطفة ، ومحال أن تكون عاطفة ،

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٨ – ١٣٩.

(٢) الصَّيْمَري : هو أبو عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري ، من نحاة القرن الرابع الهجري أخذ عن الرماني له التبصرة كتاب شهر في المغرب – ينظر مقدمة التبصرة و التذكرة ص ١٣ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٤٩ .

(٣) قال في الكتاب ١ / ٤٣٥ " واعلم أنَّ بل ، ولكن ، يُشركن بين النعتين ويجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ، وثم و أو ، ولا ، و أما وما أشبه ذلك "وقال المرادي في الجنى الداني ص ٥٢٩ " قلتُ : عند سيبويه (إمَّا) من حروف العطف فحمل بعضهم كلامه على ظاهره " .

(٤) أبو موسى الجزولي : هو عيسى بن عبد العزيز المراكشي صاحب المقدمة المشهورة أخذ عنه ابن معط و الشلوبين ت ٦٠٧هـ – ينظر بغية الوعاة ٢ / ٢٣٦ – ٢٣٧ ومقدمة شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٧ .

(٥) قال الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٧٣ " أنه جعل (إما) حرف عطف . وقد بين المحققون أبو علي وغيره أنها ليست عاطفة " .

(٦) رصف المباني للمالقي ص ١٠٠ .

لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فكيف تكون (إما) عاطفة ، و الواو مع ذلك عاطفة ؟

وإما كون الواو غير عاطفة ، وقد امتنع أن تكون عاطفة ، فيؤدي إلى أن تكون الواو لا معنى لها ، ومجئ حرف لغير معنى ليس بشئ ، فتعين و لابد أن الواو هي العاطفة لا إمَّا ، و إمَّا لمعناه الذي جاءت له أولاً ، وكررت مع حرف العطف كما تكرر العوامل معه، ولكن مع أنَّ (إمَّا) ليست عاطفة ، تجوز النحويون فيها فذكروها في حرف العطف لمصاحبتها لحرف العطف "[1] .

وما قيل في بدائع الفوائد بما يفيد إخراج (إمَّا) الأولى ، والثانية من جملة حروف العطف : (إمَّا)، لا تكون من حروف العطف لأربعة أوجه :

أحدها : أنك تقول : ضربت إما زيداً و إما عمراً ، فتذكره قبل معمول الفعل ، فلو كانت (إمَّا) من حروف العطف لكنت قد عطفت معمول الفعل عليه ، وهو ممتنع ، فلما وقعت (إما) بين الفعل ومعموله علم أنها ليست بعاطفة .

الثاني : أنك تقول : جاءني إمَّا زيد و إما عمرو ، فتقع (إما) بين الفعل والفاعل ، ومعلوم أن الفاعل كالجزء من الفعل ، فلا يصح الفصل بينهما بالعاطف .

الثالث : أن تقول : وإمَّا عمرو ، فتدخل الواو عليه ، ولو كانت حرف عطف لم يدخل عليها حرف عطف آخر كما لا تقول : ضربتُ زيداً و أو عمراً .

الرابع : أن العطف لا بد أن يكون عطف جملة على جملة ، أو مفرد على مفرد ، وإذا قلت : ضربت إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، فإمَّا الأولى لم تعطف زيداً على مفرد ، ولا يصح عطفه على الجملة بوجه . فالصواب أن حروف العطف تسعة لا عشرة " [2] .

---

(١) شرح المقدمة الجزولية م ٢ / ٦٧٤ .

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ت ٧٥١هـ تح / سيد عمران ، عامر صلاح م ٢ / ٩٧٠ ط / دار الحديث – القاهرة ط / ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو علي الفارسي تابعاً من جاء قبله من النحويين[1] في القول إن (إمّا) ليست عاطفة ، لأنها تقترن بالواو ، ولأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فإن وجدتَ شيئاً من ذلك في كلامهم ، فقد أخرج أحدهما من حروف النسق[2] وتبع الفارسي من جاء بعده من النحويين في هذا القول[3] وعليه يترجح تجريد (إمّا) الثانية من العطف لاقترانها بالواو ، وتخلصها للمعنى الذي كررت من أجله حسب القرائن و الأحوال من شك ، أو تخيير أو إباحة ، والله أعلم .

---

(١) جاء في الأشباه ١ / ٣٩٤ " وقال يونس و ابن كيسان و الزجاج والفارسي (إما) ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو " .

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ٢ / ٢٥٩ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٣٩٤ .

(٣) قال ابن بَرْهَان في شرح اللمع ص ٢٥٨ " إمّا الثانية قال أبو علي : ليست (إمّا) بحرف عطف " شرح اللمع لابن بَرْهان الإمام أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ت ٤٥٦هـ تح / د / فائز فارس ط / الكويت ط / الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ، وجاء في الأشباه ١ / ٣٩٤ عن ابن الحاجب في شرح المفصل " لم يُعد الفارسي (إمّا) من الحروف العطف لدخول العاطف عليها . وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف " ، وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٣ / ٣٨٥ تابعاً في ذلك الفارسي ، ومن ذهب إلى رأيه " قال ابو علي وابنا كيسان و بَرْهَان : هي مثل (أو) في المعنى فقط، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوماً ، والعاطف لا يدخل على العاطف " .

المبحث الخامس

ترك العطف مع (لكن) عند اقترانها بالواو وتجريدها للاستدراك

(لكن) ضربان : مخففة النون هكذا (لكنْ) ، ومثقلة النون هكذا (لكنَّ) فالمخففة غير عاملة كقولك : ما قام زيد لكن عمرو . والمثقلة عاملة ، فهي من أخوات (إنَّ) وعملها كعملها ، وذلك قولك : أتاني زيد لكنَّ عمراً لم يأتني ، ومعناها في كلا الحالتين الاستدراك والتوكيد [1] .

واختلاف بين النحويين في (لكنْ) المخففة في الآتي :

١ – العطف بها أو عدمه .

٢ – العطف بها بعد الإيجاب أو بعد النفي

٣ – العطف بها عند اقترانها بالواو أو عدمه .

أولاً : العطف بها أو عدمه :

من النحويين مَنْ يرى العطف بها ، ويشترط بعد النفي ، وفي هذه الحالة تعطف مفرداً على مفرد ، ويشترط أيضاً عدم اقترانها بالواو . جاء في معاني الحروف : " وتعطف ما بعدها على ما قبلها ، ولابد أن يكون في صدر كلامك نفي إذا عطفت المفرد على المفرد ، ولا يجوز أن تعطف بها المفرد على المفرد بعد الموجب " [2] .

وفي شرح الكافية : " فإن وقع بعدها مفرد كانت للاستدراك ولزم تقدم النفي عليها نحو : ما جاءني زيد لكن عمرو ، وهو المراد بقوله : ولكن لازمة للنفي ، وإنما لزمها أن يتقدمها نفي ، لأن الاستدراك يقتضي مغايرة ما بعدها

---

(١) معاني الحروف للرماني ص ١٣٣ بتصرف .

(٢) المرجع السابق ص ١٣٣ .

لما قبلها ، والمغايرة : إنما تحصل إذا وقع مفرد بالإثبات بعد النفي .ولهذا قدرت (إلا) في الاستثناء المنقطع بـ (لكن) "[1].

ثانياً : العطف بها بعد الإيجاب أو بعد النفي :

أما العطف بها بعد الإيجاب فلا يجوز في المفردات . جاء في الأصول : مررت بزيد لكن عمرو ، لم يجز[2] وقال ابن يعيش : " و لا يجوز جاءني زيد لكن عمرو ، لأنه يجب أن الثاني فيها على خلاف معنى الأول من غير إضراب عن الأول ، فإذا قلت : جاءني زيد و فهو إيجاب ، فإذا وصلته ، فقلت : لكن عمرو ، صار إيجاباً أيضاً وفسد الكلام ، ولكن تقول في مثل هذا : جاءني زيد لكن عمرو لم يأت . حتى يصير ما بعدها نفياً ، والذي قبلها إيجاباً لتحقيق الاستدراك ، ولو قلت في هذا : لكن لم يقم زيد أو لكن ما قام عمرو لأديت المعنى ، لكن الاستعمال له يقل لتنافره ؛ لأن الأول عطف جملة على جملة في صورة عطف مفرد على مفرد ؛ لأن الاسم الذي بعدها يلي الاسم الذي قبلها... فإن قيل : فلِمَ لا يجوز جاءني زيد لكن عمرو ، على معنى النفي ؟ قيل : لأن النفي لا يكون إلا بعلامة حرف النفي ، وليس الإيجاب كذلك فاستغنيت في الإيجاب عن الحرف ، ولم تستغن في النفي عن الحرف ..... وقياسه كقياس زيد في الدار ، وما زيد في الدار ، فهو في النفي بحرف ، وفي الإيجاب بغير حرف "[3] .

ومن النحويين من أجاز العطف بها بعد الإيجاب جاء في شرح الكافية : " وأجاز الكوفي العطف بها بعد الإيجاب في المفردات وهو ضعيف و لأن الاستدراك لا يتحقق إلا بين مختلفين .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢ / ٦٧١ .

(٢) الأصول لابن السراج ٢ / ٥٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٩ .

وإن وقع بعدها جملة ، فلا يجوز أن يتقدمها نفي ، بل يجوز أن تقع بعد النفي و الإيجاب ..... نحو : ما قام زيد لكن عمرو قام . وقام عمرو لكن بكر لم يقم . فهي إذن لعطف جملة على جملة . لمغايرة ما بعدها لما قبلها "[1] .

ثالثاً : العطف بها عند اقترانها بالواو أو عدمه :

يرى أكثر النحويين تجريد لكن من العطف ، و تخليصها للاستدراك عند اقترانها بالواو ، لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف ، فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو ، فالواو هي العاطفة دونه[2]جاء في التبصرة : " إذا دخلت الواو على (لكن) فالواو هي العاطفة جملة على جملة ، ولكن على معناها في الاستدراك دون العطف كقولك : جاءني زيد ولكن عمرو لم يجئ (فعمرو) رفع بالابتداء ، ولم يجئ خبره كما تقول : جاءني زيد وعمرو لم يجئ ، فلو كانت (لكن) عاطفة في هذا الموضع لم يجز رفع عمرو بالإبتداء ، كما أنك إذا قلت : ما جاءني زيد لكن عمرو مبتدأ ، وكان معطوف لكن على ما قبله ، وإذا كانت (لكن) في إيجاب ما قبلها تخرج عن العطف من غير دخول عليها ، فإذا دخلت الواو كان أجدر لخروجها عن العطف . وقد قال سيبويه : ما مررت برجل صالح ولكن طالحٌ[3]، فالرفع على تقدير : ولكن هو طالح وفي هذا بيان أن الواو هي العاطفة "[4].

وفي نتائج الفكر : " واعلم أن لكن لا تكون حرف عطف مع دخول الواو عليها ، لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف ، فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو فالواو هي العاطفة دونه "[5].

---

(١) شرح الكافية للموصلي ٢ / ٦٧١ .

(٢) ينظر نتائج الفكر في النحو ، ص٢٠٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٤) التبصرة والتذكرة للصيمرى ١٣٧/١ – ١٣٨ .

(٥) نتائج الفكر للسهيلي ص٢٠٢ ، جاء في اللباب ١ / ٤٢٧ " و أمّا (لكن) فللاستدراك مشددة كانت أو مخففة ، وليست للغلط ، إلا أنها في العطف مخففة البتة ..... و إذا كانت معها (الواو) فالعطف بها لا (بلكن) .

وقال ابن يعيش : " واعلم أن (لكن) قد وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب تكون للعطف و الاستدراك ، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو ، وكانت بعد نفي . فعطفت مفرداً على مثله ، ولمجرد الاستدراك ، وذلك إذا دخلت عليها الواو ، وتكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام نحو : إنما ، وكأنما ، وليتما ، وذلك إذا دخلت على الجملة "[1].

يتضح من نص ابن يعيش أنها تجردت من العطف إذا دخلت عليها الواو ، وتخلص للاستدراك و هو ما أشار إليه أبو علي الفارسي بقوله : "وكذلك يجوز في (لكن) فتقول : (ما جاءني زيد ولكن عمرو)؛ لأنها للاستدراك وكل حرف كان له معنى فجاز أن تجعل الواو قبله ؛ لأن الواو تصير عاطفة ، ويختص الحرف الذي يجئ بعد الواو بما هو له "[2] وتبع السيوطي من قبله من العلماء في القول بتجرد لكن للاستدراك فقال : " وإذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف إليها، وتجردت لكن للاستدراك "[3].

أما العطف بـ (لكن) عند اقترانها بالواو ، فقيل إن (لكن) عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو ، ولكن مع ذلك الواو زائدة .

جاء في شرح التسهيل لابن مالك : " لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ (ولكن) وهذا من شواهد أمانته ، وكمال عدالته ؛ لأنه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو "[4].

وجاء في الجنى الداني : " أنها عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور قال[5]. وعليه ينبغي أن يحمل كلام

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٦ .

(٢) المسائل المنثورة ص ١٨٧ .

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ٣٩٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٤٣ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٤ قال : " فتبين إذن أن الصحيح في لكن أنها من حروف العطف " .

سيبويه و الأخفش لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلا العطف بها مثلا مع الواو "[1].

يتبين مما سبق أن القول في العطف بها مقترنة بالواو حمله بعض العلماء على قول سيبويه ، ولكن الحق ما ذكر ابن مالك : أن قول سيبويه يحمل على العطف بالجملة لا من قبيل عطف المفرد على الفرد ، وإن عطف المفرد على المفرد فـ (لكن) معه تفيد الاستدراك ، والعطف قبلها للواو . جاء في شرح التسهيل : " ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال ؛ لأنه على ما قررته معطوف بالواو ، مع أنه مخالف لما قبلها ، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقاً لما قبلها ، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ، ويضمر له عامل كأنه قال : ما قام سعد ولكن قام سعيد ولا تزر زيداً ولكن زر عمراً ؛ لأن الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة ، فالموافقة نحو : قام زيد و قام عمرو ، والمخالفة نحو : قام زيد ولم يقم عمرو "[2].

والخلاصة مما سبق ذكره أن العطف بـ (لكن) مسبوقة بالواو ، فالعطف للواو و أن (لكن) تجردت من العطف ، وخلصت للاستدراك هذا في عطف المفرد على المفرد مسبوق بالنفي ، أما في الإيجاب فلا يجوز في المفردات حتى تذكر الجملة بعده ، ويعد من قبيل عطف الجمل جاء في المقتضب : " لكن وهي للاستدراك بعد النفي ، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة ، نحو قولك جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت ، وما جاءني زيد لكن عمرو ، وما مررت بأخيك لكن عدوك ، ولو قلت : مررت بأخيك لكن عمرو لم يجز "[3].

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص ٥٨٧ وينظر شرح التسهيل للمرادي ص ٨٠٦ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٤٣ .

(٣) المقتضب لأبي العباس المبرد ١ / ١٥٠ .

فـ (لكن) عاطفة كما جاء في المقتضب تفيد الاستدراك ، فلا تحتاج إلى واو ، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبراً على مذهب الجمهور[1] فإن دخلت عليها الواو ، فالعطف للواو ، لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف[2] وأن العطف بها من قبيل عطف جملة على جملة ، و إن جاء بعدها مفرد ، فيضمر لما بعدها عامل[3]، ودل ذلك على أنَّ (لكنْ) ليست حرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله[4] والله أعلم .

---

(١) ينظر الجنى الداني ص ٥٨٦ .

(٢) نتائج الفكر ص ٢٠٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٣٤٣ .

(٤) ينظر أسرار العربية ص ٣٠٦.

المبحث السادس

تجريد (لا) من العطف وجعلها لتوكيد النفي

عند دخول الواو عليها

(لا) العاطفة :

هي التي تعطف الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، فتدخل بينهما مُشركةً في اللفظ من رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم ، واسمية ، وفعلية . وتخالف بينهما في المعنى ؛ لأنها تخرج ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها من إثبات الفعل نحو : قام زيدٌ لا عمرو ، ورأيت زيداً لا عمراً ، ومررت بزيد لا عمرو ، وليقمْ زيد لا يقعدْ ، ويقومُ زيد لا يقعدُ ، وأعجبني أن تقوم لا تقعدَ... ومن شروطها : ألا يكون قبلها نفي لئلا تفْسُد معناها إذ هي للنفي ، وألا تعطف ماضياً من الأفعال على ماض ، لئلا يلتبس الخبر بالطلب لا تقول : قام زيد لا قعد " [1] وأجاز بعض النحويين عطفها للماضي إذا قُرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء [2] .

جاء في المقتضب : " لا . وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول وذلك قولك : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأةٍ " [3] .

وورد في شرح جمل الزجاجي : " و أما (لا) : فلإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب ، وذلك نحو قولك : يقوم زيد لا عمروٌ فـ (لا) أخرجت عمراً من القيام الذي دخل فيه زيد ، واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو

---

(١) ينظر رصف المباني ص ٢٥٧ – ٢٥٨ بتصرف .

(٢) الجنى الداني ص ٢٩٥ بتصرف .

(٣) المقتضب ١ / ١٤٩ .

قولك : قام زيد لا عمرو ، فمنهم من أجاز ذلك وهم جُل النحويين ، ومهم من منع ذلك ، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في معاني الحروف [1] واستدل على ذلك بأن (لا) لا ينفي الماضي بها ، وإذا عطفتَ بها بعده كانت نافية له في المعنى ، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك إذا قلت : قام زيد لا عمرو ، فكأنك قلت : لا قام عمرو ، ولا قام عمرو ، لا يجوز ، فكذلك ما في معناه . والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفي بها الماضي قليلاً نحو قوله تعالى : " فَلا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى " [2] يريد : فلم يصدق ولم يُصلِّ ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى " [3] .

وفي المغني : " و لا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجاجي ، أجاز (يقوم زيد لا عمرو) ومنع (قام زيد لا عمرو) وما منعه مسموع " [4] .

وقد أجاز ابن السراج من قَبْلُ ما منعه الزجاجي [5] فقد قال : و (لا) التي للعطف يصح أن تلي الماضي ، لأنه قد غلب عليه الدعاء ، وقد يجوز أن يكون مع الماضي بمنزلة (لم)، وذلك قولك : زيد قام لا قعد ، فيلتبس بالدعاء ، فإن لم يلتبس جاز عندي ، وقد جاءت (لا) نافية مع الماضي في غير خبر ، كما جاءت (لم) وذلك قوله تعالى : " فلا صدق ولا صلى " [6] .

---

(١) قال : " لا نفي للمستقبل و الحال ، وقبيح دخولها على الماضي لئلا يشبه الدعاء ؛ ألا ترى لو قلت : لا قام زيد ، جرت كأنك دعوت عليه " حروف المعاني للزجاجي تح / علي توفيق الحمد ص ٨ ط / مؤسسة الرسالة – بيروت ، دار الأمل – الأردن ط / الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٢) سورة القيامة الآية ٣١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص ٢٤٢ .

(٥) الزجاجي : هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم ت ٣٣٧هـ ، صنف (الجمل في النحو والأمالي) حدث عن الزجاج و نفطويه – ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٧٧ – نشأة النحو ص ١٣٨ .

(٦) الأصول لابن السراج ٢ / ٦٠ .

ولكن (لا) إذا دخلت عليها الواو تجردت من العطف، وكانت لتوكيد النفي : جاء في الأصول : " واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام ، فقد أُخرج أحدهما من حروف النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يقم عمرو ولا زيد ، الواو نسق ، و (لا) توكيد للنفي "[1].

وفي شرح المفصل : " واعلم أنها إذا خلت من واو داخلة عليها كانت عاطفة نافية كقولك : جاء زيد لا عمرو ، فإذا دخلت عليها الواو نحو قوله تعالى : (فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ)[2]. وقوله سبحانه : (فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ)[3].

تجردت للنفي واستبدت الواو بالعطف ؛ لأنها مشتركة تارة تكون نفياً ، و تارة مؤكدة للنفي ، ووجه الحاجة إلى تأكيد النفي ، أنها قد تُوقع إبهاماً بدخولها لما سبق إلى النفس في قولك : ما جاء زيد وعمرو من غير ذكر (لا) . وذلك أنك دللت بها حين دخلت الكلام على انتفاء المجئ منهما على كل حال مصطحبين ، ومفترقين ، ومع عدمها كان الكلام يوهم أن المجئ انتفى عنها مصطحبين ، فإنه يجوز أن يكون مجيئهما وقع على غير حال الاجتماع ، فالواو مستبدة بالعطف ، لأنه لا يجوز دخول حرف العطف على مثله ، إذ من المحال عطف العاطف "[4]، وفي رصف المباني : " أن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك : ما قام زيد و لا عمرو ، وما قام زيد ولا قعد عمرو ، المعنى ما قام زيد وعمرو ، وما قام زيد وقعد عمرو ، لأن الواو تشرك بين الاسمين والفعلين في النفي ، كما تشرك بين النوعين في الإثبات ، فلا يُحتاج إلى (لا) النافية ،

---

(١) المرجع السابق ٢ / ٥٩ .

(٢) سورة الطارق الآية ١٠ .

(٣) سورة الشعراء الآية ١٠٠، ١٠١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٤ – ١٠٥ .

لكن زيدت لضرب من التأكيد ، ومنه قوله تعالى : (لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ)[1] وقوله تعالى : (فما لنا من شافعين و لا صديقٍ حميم) [2].

وقد اختصت الواو بالعطف عند دخولها على (لا) وتجردت من ذلك (لا) جاء في التبصرة : " فأما قولك : ما قام زيد ولا عمرو ، فالواو هي العاطفة ، و(لا) لتأكيد النفي "[3].

وفي نتائج الفكر : " لا يجمع حرفان من حروف العطف ، فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو ، فالواو هي العاطفة دونه ... فمن ذلك ... (لا) إذا قلت : ما قام زيد ولا عمرو دخلت (لا) لتوكيد النفي ..... ولئلا يتوهم أن (الواو) جامعة ، وأنت نفيت قيامها في وقت واحد " [4].

وفي شرح التسهيل : " فإن توسط الواو بين ..... لا و لا في نحو : زيد لا بخيل و لا جبان ، والعطف قبل (لا) بالواو بإجماع "[5].

يتبين مما سبق أن الواو تختص بالعطف إذا دخلت على حرف له معنيان ، فتجرده من العطف ، و يخلص للمعنى الآخر في نحو : (لا) عندما تدخل عليها الواو تجردت لتأكيد النفي ، وكانت الواو هي العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله في قولك : ما قام زيد و لا عمرو، ففي هذا المثال (لا) ليست عاطفة ؛ لأنها تستعمل في الإيجاب دون النفي في نحو : قام زيد لا عمرو ، فهي هنا عاطفة نافية ، وفي المثال الأول الواو عاطفة ، و(لا) تجردت منه وخلصت لتأكيد النفي . [6]والله أعلم .

---

(١) سورة الواقعة الآية ٤٤ .

(٢) رصف المباني للمالقي ص ٢٧٣ .

(٣) لتبصرة والتذكرة للصميري ١ / ١٣٧ .

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٠٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤٤ .

(٦) ينظر شرح الكافية للموصلي ٢ / ٦٧٠ ، الأشباه والنظائر ١ / ٣٩٤ .

المبحث السابع

تجريد (هل) من الاستفهام ، وجعلها بمعنى (قد)

عند اجتماعها مع (الهمزة) أو (أم)

(هل) تأتي في الكلام على ضربين : -

الأول : أن تكون للاستفهام غير العاملةِ ، فتدخل على الأسماء و الأفعال ، فهي غير مختصة بالدخول على إيهما ، وما لم يختص لا يعمل ، فتقول : هل زيد قائم ، وهل قام زيد ، وهل يقوم زيد ، وقال تعالى : (فَهَلْ أَنتُم مُسلِمُونَ)[1] وقال تعالى : [2] (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصمِ)[3] وهي هنا لطلب التصديق الموجب لا غير [4] .

و الثاني : أن تكون بمعنى (قد) نحو قولك : هل قمت بمعنى : قد قمت ومنه قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهرِ)[5] ، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الشاعر : [6]

---

(١) سورة هود الآية ١٤ .

(٢) سورة ص الآية ٢١ .

(٣) ينظر رصف المباني ص ٤٠٦ .

(٤) ينظر الجنى الداني ص ٣٤١ .

(٥) سورة الإنسان الآية ١ .

(٦) البيت من بحر البسيط نسب إلى زيد الخيل ورد ذكره في أسرار العربية ص ٣٨٥ وفي شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥٢ ، الجنى الداني ص ٣٤٤ وفي الهمع ٢ / ٥٠٧ برواية (بسفح القاع) .

والشاهد فيه : دخول همزة الاستفهام على (هل) فهل بمعنى (قد) ولا يجوز أن تجعل (هل) استفهاما ، لأن (الهمزة) للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام – ينظر أسرار العربية ص ٣٨٦ فالمعنى أقد رأونا ، والقف : ما ارتفع من الأرض.

سائِلُ فوارسَ يربوعٍ بشَدَّينا أهَلْ رأونا بسفحِ القُفِّ ذِي الأكمِ

وزعم بعضهم أن هل في الآية للتقرير[1] وهذا مردود ، لأنه لم يثبت في (هل) معنى التقرير، فيحمل هذا عليه، ولا يليق بالآية ، بل اللائق بـ (هل) فيها أن تكون التحقيق ، فهي أشبه بـ (قد) الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيرها [2].

وعن مجئ (هل) للاستفهام في الآية يقول ابن جني : " فأما (هل) فقد خرجت عن بابها إلى معنى (قد) نحو قوله الله – سبحانه – " هل أتى على الإنسان حين من الدهر " قالوا : معناه : قد أتى عليه ذلك . وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال – والله- هل أتى على الإنسان هذا ؟ فلا بد في جوابه من (نعم) ملفوظاً بها أو مقدرة "[3].

وجاء في الجنى الداني : " وقال بعضهم : إن الأصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ولكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استغنى بها عن الهمزة . وفي كلام سيبويه ما يوهم [4]ذلك ، وهو بعيد " [5].

أما عند تجريد (هل) من الاستفهام عند اجتماعها مع الهمزة . يقول ابن جني : " فإن قلت : فما تصنع بقول الشاعر :

---

(١) جاء في الهمع ٢ / ٥٠٧ " قيل : والتقرير : قال أبو حيان و المعروف أن ذلك للهمزة دون هل " وقال في ٢ / ٥٠٩ " قال في الكشاف : " هل أتى " أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعاً ، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً " .

(٢) ينظر رصف المباني ص ٤٠٧ .

(٣) الخصائص ٢ / ٢٢٣ .

(٤) قال سيبويه في ١ / ٩٩ – ١٠٠ " وتقول : أم هل فإنما هي بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف استغناء إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام " .

(٥) الجنى الداني ص ٣٤٥ .

سائِلُ فوارسَ يربوعٍ بشَدَّينا أهَلْ رَأونا بسفحِ القُفِّ ذِي الأكمِ ؟

ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على هل ، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد[1]. وهذا يدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر "[2].

وجاء في الأمالي الشجرية عن تقدير (هل) بقد عند حديثه عن قول الشاعر : " ... أهل رأونا ... وكما قدرت بها في " هل أتى على الإنسان حين من الدهر "[3].

وجاء في الأشباه والنظائر : " إن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله : أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم ، فإن هل بمعنى قد "[4].

نستخلص مما سبق أن (هل) إذا دخلت عليها أداة الاستفهام (الهمزة) خلعت عند (هل) دلالة الاستفهام ، وخلصت للخبر بمعنى قد . ويؤيد ذلك ما جاء في شرح المفصل " أنه لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد "[5] .

وعن تجريد (هل) من الاستفهام عند دخول (أم) عليها يقول أبو علي الفارسي في قول الشاعر :

---

(١) قال أبو علي الفارسي "هل" يزول عنه الاستفهام إذا اتصل بألفه في نحو : أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم " .

(٢) الإغفال لأبي علي الفارسي ت / ٣٧٧هـ تح / عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ٢ / ٢٥ ط / المجمع الثقافي – أبو ظبي .

(٣) الأمالي الشجرية ٢ / ٣٣٤ .

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٣٩٣ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥٢ .

أبا مالِكٍ هل لُمنتَنِي مذ حَضَضْتَنِي على القتلِ أم هل لامني لك لائمُ[1]

فجاز دخول (أم) على (هل)، و إن كانت (هل) للاستفهام فـ (أم) في هذا البيت للاستفهام و(هل) بمعنى (قد)؛ لأن (هل) تخرج عن الاستفهام مبتدأة وذلك قوله سبحانه : (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) بمعنى (قد) و(أم) لا تكون مبتدأة إلا للاستفهام ، فقد صارت أكثر منها في الاستفهام ، لأنها ملازمة له "[2] .

وقال صاحب خزانة الأدب بعد ما ذكر كلام ابن يعيش[3] في قول الشاعر :

أم هل كبير بكى ..... البيت

فقد خلع الاستفهام من هل دون أم ، لأن هل قد استعمل في غير الاستفهام نحو : (هل أتى على الإنسان حين)[4] أي فقد أتى ونحو : (هَلْ جَزَاء الإحْسَانِ إلا الإحْسَانُ)[5] أي : ما جزاء الإحسان ، فكان اعتقاد نزع الاستفهام منها أسهل من اعتقاد نزعه من أم فأما قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ...

فإنه ينبغي أن يعتقد نزع دليل الاستفهام من أم وقصرها على العطف لا غير "[6].

---

(١) البيت من الطويل للجحاف بن حكيم السلمي ورد ذكره في الكتاب ٣ / ١٧٦ و في الهمع ٣ / ١٧١ ، وفي الدرر اللوامع للشنقيطي ٢ / ٤٣١ - ٤٣٢ برواية " إذ " بدل " مذ " و " فيك " بدل " لك " ، و أبو مالك كنية الأخطل كناه على طريق التهكم .

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٠١ .

(٣) شرح المفصل ٤ / ١٨ .

(٤) سورة الإنسان الآية ١ .

(٥) سورة الرحمن الآية ٦٠ .

(٦) خزانة الأدب للبغدادي ١١ / ٣٠٧ .

وقال أيضاً : وممن ذهب على أن (أم) عاطفة ابن يعيش ثم اضطرب كلامه في نحو : أم هل وفي كيف فتارة ادعي تجريد أم عن الاستفهام ، وتارة ادعى التجريد عن هل " [1] ، ثم قال : " فلله درّ الشارح المحقق ما أبعد مَرامَهُ و أدق كلامه " [2] .

وانصافاً لابن يعيش فإن تجريد (أم) من الاستفهام قد ورد عن أئمة اللغة كأبي علي الفارسي و ابن جني وغيرهما وكذلك تجريد (هل) ولعل المعنى وسياق الكلام هو الذي يحدد ذلك استناداً لما جاء في آي الذكر الحكيم وفي أشعار العرب والله أعلم .

---

(١) المرجع السابق ١١ / ٣٠٥ .

(٢) خزانة الأدب ١١ / ٣٠٧ .

الفصل الثاني

ترك المعاني و الإعراب مع الأسماء

ويشتمل على أربعة مباحث : -

البحث الأول

تجريد (أيُّ) من الاستفهام و إعرابها .

من الأوجه التي تأتي لها (أيّ) أن تكون استفهاماً كقوله تعالى : (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا)[1] وقوله تعالى [2] : (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ)[3] وتقول : أيّ رجلٍ لقيت ؟ وبأيّ رجل مررت ؟ [4] و(أي) تكون لمن يعقل ، وما لا يعقل ، و معناه السؤال عن بعضٍ من كلٍّ تقول : أيُّ القوم جاءك أزيد أم عمرو ؟ ويقول لك المجيب – أيضاً إذا قلت : أيُّ القوم عندك ؟ مجيباً لك : زيد أو عمرو . وتقول فيما لا يعقل : أيُّ الدواب عندك أفرس أم جمل ؟ ، وأيُّ الدواب عندك ؟ فيقول المجيب : فرس أو جمل "[5] .

و" جميع أسماء الاستفهام مبنية لتضمنها معنى الهمزة [6] إلا (أيّاً) فإنها معربة [7] " والقياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيريها وهما (مَن و ما)؛

---

(١) سورة التوبة من الآية ١٢٤ .

(٢) سورة المرسلات الآية ٥٠ .

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص ٧٧ .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر ، م ١ / ١٢٥ منشورات .

(٥) المحرر في النحو لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي ت ٧٠٢هـ تح / منصور علي محمد عبد السميع م ١ / ٤٦٤ ط / دار السلام ط / الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

(٦) جاء في أسرار العربية ص ٣٠ " وإنما بنيت هذه الأسماء ؛ لأنها أشبهت الحروف و تضمنت معناها " .

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٣٤ .

لأنها كانت استفهاماً و فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام ، وإذا كانت جزاءً فقد تضمنت معنى حرف الجزاء وهو إنْ ، وإذا كانت خبراً بمعنى الذي ، فهي كبعض الاسم ... وإنما أعربت لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملاً لها على نقيضها ونظيرها وهو (بعض وكل) ، فلما حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه مع الذي دخلها نقص بازالتها عن ترتيبها ، فعادت إلى أصلها و مقتضى القياس فيها من البناء [1]. وعن الضمة في (أي) من قوله تعالى :(ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)[2] ، وفي نحو : أيُهم عندك . فعند سيبويه ضمة بناء . وعند الخليل و يونس ضمة إعراب جاء في الأمالي الشجرية : " سيبويه يحكم ببنائها على الضم إذا كانت اسماً ناقصاً موصولاً بجملة ابتداء ، والمبتدأ من الجملة محذوف وهو العائد[3]منها إلى كقولك : أكرمت أيُهم صاحبك ، فإن قلت أكرمت أيُهم هو صاحبك نصبتها وفاقاً ، وذلك لتمام صلتها ، وإنما حكم ببنائها إذا نقصت صلتها ؛ لأنه جعل لتضمنها معنى الحرف تأثيراً فيها ، وخص بذلك حال النقص الذي دخلها ، كأنها لما حذف المبتدأ العائد عليها من صلتها ضعفت فرجعت إلى البناء الذي استحقه الذي ، ومَنْ ، و ما ، وإلى بنائها ذهب في قول الله تعالى : (لننزعن من كل شيعة أيُم أشد على الرحمن عتيا) لأن التقدير عنده : الذي هو أشد على الرحمن عتيا أو الذين هم أشد ، فالضمة على قوله بناء "[4].

وعن اختيار البناء على الضم دون غيره جاء في أسرار العربية : " وكان بناؤها على الضم أولى، لأنها أقوى الحركات، فبنيت على الضمة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤٥ .

(٢) سورة مريم الآية ٦٩ .

(٣) جاء في الكتاب ٢ / ٤٠٠ " وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر .... وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : الذي أفضل فاضرب ، واضرب من أفضل حتى يدخل هو " .

(٤) الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٧ .

كـ (قبلُ ويعد) " [1]، وعن القول بأنَّ الضمة إعراب قال ابن الأنبا ري : " وذهب الخليل على أن الضمة ضمة إعراب ويرفعه على الحكاية[2]، والتقدير عنده في قوله تعالى : " ثم لننزعن من كل شيعة " الذي يقال لهم أيُهم ، وذهب يونس على إلغاء الفعل قبله[3]، وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة أفعال القلوب والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، وأما قول الخليل : إنه مرفوع على الحكاية ، فالحكاية إنما بعد جري الكلام ، فتعود الحكاية إليه ، وهذا الكلام يصح ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله ، وأما قول يونس فضعيف جداً ، لأن الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه[4]" . وعن حمل (أي) في إعرابها على نقيضها ، وهو (كل) نظيرها ، وهو (بعض) ما جاء في الإغفال القولُ برد : جعل (ها) في نحو: يا أيُها الرجل ، أنها للعوض عن حذف المضاف إليه مع (أي) وجعلها للتنبيه حيث قال : " أنَّ (يا) لا يلزم أن يعوض منها لحذف الإضافة فيها ؛ لأنها تدل على الإضافة ، وإن حذف منها ؛ لأنها لا تكون إلا بعضاً لكل ، فهي دالة على الإضافة كما أن (كلاً) و(بعضاً) إذا حذف المضاف إليه فيهما لم يعوضا ، لأن كل واحد منها يدل على الإضافة ، فلما لم يعوضا كذلك ، لا يلزم أن يعوض أي "[5]، ثم قال : " ما ينكر أن تكون (ها) لازمة للصلة ؛ لأنه خبر ، فيكون المنبه الذي تحت حرف التنبيه ، وذلك ؛ لأن التنبيه يلحق نحو هذا من الأخبار[6]" .

---

(١) أسرار العربية ص ٣٨٣ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

(٤) أسرار العربية ص ٣٨٣ .

(٥) الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معانى القرآن وإعرابه لأبى إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) تصنيف العلامة أبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) تح/ عبد الله بن عمر الحاج ٢/٢٠ ط المجمع الثقافى ــ أبو ظبى .

(٦) ينظر الإغفال ٢/٢٤ .

وجاء في المحرر في النحو : " وإنما أعربت (أي) من بين أسماء الاستفهام ، لأن معناها في أصل وضعها السؤال عن بعض من كل؛ لأنك تقول : أيُّ القوم جاءك ؟ فيقال : زيد . ألا ترى أن (زيداً) بعض من الكل ، فحملت (أيا) في إعرابها على نقيضها وهو (كل) ونظيرها وهو (بعض) فدخل عليها الرفع ، و النصب ، والجر ، كما دخل على (كل) و(بعض) [1]" .

وعن ترك (أيّ) للاستفهام ، ومجيئها نعتاً و حالاً ، قال سيبويه : "أيُما تكون صفة للنكرة ، وحالاً للمعرفة[2]"، ف (أيُما) هي أي و (ما) زائدة للتوكيد [3].

وذكر ابن جني أن (أي) تجرد من الاستفهام ، فتكون نعتاً ، و ظرفاً ، وتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث جاء في الخصائص : " قولهم في الخبر : مررت برجل أيِّ رجل . فجرد (أيا) من الاستفهام[4]أيضاً وعليه بيت الكتاب : والدهرُ أيَّما حالٍ دهاريرُ[5].

أي والدهر في كل وقت وعلى كل حال ، دهارير ، أي متلون ومتقلب بأهله وأنشدنا أبو علي[6]:

---

(١) المحرر في النحو للهرمي م ١ / ٤٦٥ بتصرف .

(٢) الكتاب ٢ / ١٨٠ .

(٣) ينظر حاشية الكتاب ٢ / ١٨٠ لعبد السلام محمد هارون .

(٤) ينظر شرح المفصل ٤ / ١٧ .

(٥) عجز بيت من البسيط لحريث بن جبلة العذري وصدره : حتى كأن لم يكن إلا تذكّرُهُ.. ، ورد ذكره في الكتاب ١/٢٤٠، ولسان العرب (دهر)، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٣٩ و الشاهد فيه : (أيَّما) منصوب على الظرفيه ، و العامل فيه دهارير حيث قال سيبويه ١ / ٢٤١ " فإنما هو بمنزلة قولك والدهر دهارير كلَّ حالٍ مرة ... فانتصب لأنه ظرف .

(٦) أبو علي : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المشهور بأبى على الفارسى واحد زمانه فى علم العربية ت ٣٧٧هـ من آثاره (الإيضاح فى النحو ، والتكملة فى التصريف) — ينظر بغية الوعاة ١/٤٩٦، نشأة النحو للطنطاوى ص ١٥٦ .

وأسْمَاءُ مَا أسْمَاءُ ليلةَ أدْلَجتْ إليَّ و أصْحَابي بأيٍّ و أيْنَمَا[1]

قال : فجردت (أي) من الاستفهام ، ومنعها الصرف ، لما فيها من التعريف و التأنيث ، وذلك أنه وضعها علما على الجهة التي حلتها[2]" .

وفي الأمالي الشجرية : " أن تكون (أي) نعتاً للنكرة يراد بها المدح كقولك : مررت برجل أيّ رجل ، ورأيت رجلاً أيَّ رجلٍ ، وجاءني رجل أيُّ رجل ، وجاءني رجلان أيُّ رجلين ، ورأيت رجالاً أيَّ رجال، وإن شئت أظهرت المبتدأ فقلت : و أيُّ رجل هو ، وتقول : مررت برجل أيُّ رجل أبوه ، ترفع أيّا بأنها خبر مقدم ، وكذلك تقول في المعرفة : مررت بزيد أيُّ رجل أبوه، وتقول في المؤنث : مررت بجارية أيّة جارية ... و إن شئت اكتفيت بتأنيث الجارية فقلت : بجارية أيّ جارية "[3].

ويتبين مما جاء في الأمالي أن (أيًّا)، إذا وقعت صفة أو حالا يجوز فيها الرفع على الخبرية و المبتدأ متأخر عنها ، و ذكر مجيئها صفة و حالاً صاحب شرح المزج فقال (أيّ) تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو " زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ أي كامل في صفات الرجال ، و نحو قول الشاعر [4]:

دعوْتُ امرأً أيَّ امرئ فأجابني فكنتُ و إيَّاه مَلاذا ومَوئلا

---

(١) البيت من الطويل لحميد بن ثور ورد ذكره في لسان العرب (أين) ، (منن) .

(٢) الخصائص ١ / ٥٢٧ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٠ .

(٤) البيت من الطويل بلا نسبة ورد ذكره في شرح التسهيل ١ / ٢٢١ ، وفي همع الهوامع تح / أحمد شمس الدين ١ / ٣٠٢ ط / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، والدارر اللوامع للشنقيطي تح / محمد باسل عيون السود ١/ ١٧٩ ط / دار الكتب العلمية ط / ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م ، والشاهد فيه : مجئ (أي) صفة للنكرة (امرأ) فهي دالة على معنى الكمال .

وحالا للمعرفة كـ (مررت بعبد الله أيَّ رجلٍ)، وكقول الشاعر[1]:

فأومأتُ إيماءً خُفيَّاً لِحَبتر فَلِلَّه عَيْنَا حبتر أيَّمَا فتى ! [2]

وقد ذكر ابن مالك لأي التي نعت أو الحال شرط الإضافة لفظاً ، ومعنى إلى ما يماثل الموصوف أو صاحب الحال حيث قال : " ولا تستغني في هذا الوجهين عن الإضافة معنى ، و لفظاً إلى نكرة تماثل ما هي له لفظاً ، ومعنى نحو : دعوت امرأً أيَّ امرئ ، أو معنى لا لفظاً نحو : دعوت امرأً أيَّ فتى " [3] .

ومجئ (أي) للحال ذكره ابن مالك كما سبق ، ومن النحويين من جعل أيَّ بعد المعرفة مبتدأ خبره محذوف جاء في الهمع : " قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، و أنشدوا البيت يرفع (أيُما) على الابتداء ، و الخبر محذوف ، والتقدير : أيُّ فتى هو[4] .

ويخص النحويون (أي) التي للصفة أو للحال بوجوب إضافتها إلى النكرة فيها ، لأن نعت النكرة و الحال يجب أن يكونا نكرتين في نحو : مررت بفارس أيِّ فارس . ومررت بزيد أيَّ فارس و معنى أي فارس : كامل في الفروسية[5] .

وخصوا وصفها للنكرة وعللوا لذلك بقولهم : " و إنما لم توصف بها المعرفة ، لأنها لو أضفيت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه ، وذلك لا يتصور في الصفة [6] " ، ومنهم من أجاز وصفها للمعرفة فقال : " لا أجد مانعاً

---

(١) من الطويل للراعي النميري ورد ذكره في الكتاب ٢ / ١٨٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢١ ، والهمع ١ / ٣٠٢ ، الدرر ١ / ١٨١ والشاهد فيه مجئ (أيَّ) بالنصب على الحال وأنشده سيبويه بالرفع على أنه مبتدأ ، والتقدير : أي فتى هو ، و حبتر : اسم رجل ومعناه : القصير ، والبيت ذكره في قصة ضيوف نزلوا به فعقر لهم .

(٢) شرح المزج للدماميني ص ٤٣٤ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٢١ .

(٤) همع الهوامع ١ / ٣٠٣ وينظر الدرر ١ / ١٨١ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٤٤ – ٤٥ بتصرف .

(٦) همع الهوامع ١ / ٣٠٢ و الدرر ١ / ١٨٠ .

أن يقال : مررت بالرجل أيِّ الرجل ، وبالغلام أيِّ الغلام كما جاز أطعمنا شاة ، وهم القوم كل القوم فأضفيت إلى النكرة والمعرفة "[1].

ونستخلص مما سبق مجئ (أيّ) صفة عند النحويين لا خلاف فيه ، و أن (أيّ) أزيل عنها الاستفهام ، وخضعت للإعراب حسب العوامل ، وهذا يؤيده ما جاء في الدرر " فإذا قلت مررت برجل أيِّ رجلٍ ، فكأنك قلت : لنباهته و كماله يُتطلعُ إلى السؤال عنه ، والعجب من أحواله فيقال : أيُّ الرجال هو ؟ هذا أصله ، ولذلك أعطيت : أيٌّ " معنى الكمال ، و أزيل عنها الاستفهام ليعمل ما قبلها فيها ، ويبقى فيها إبهام الاستفهام ليفيد معنى المبالغة في الصفة "[2]، وأما مجيئها حالاً فمن النحويين مَنْ ينكره ويقدر أيٌّ مبتدأ خبره محذوف .

وأن (أيّ) القياس فيها البناء ولكن أعربوها للأوجه الآتية :

الوجه الأول : أنهم قصدوا التنبيه على أن الأصل في هذه الأسماء الإعراب ، كما صححوا الواو في (استحوذ) تنبيهاً على الأصل .

والوجه الثاني : أنها حملت في الإعراب على (بعض) التي هي في معناها ، أو على (كل) التي (أي) واحد فيه .

والوجه الثالث : أن (أيًا) تلزمها الإضافة لفظاً وتقديراً ، وهذا يعيدها عن شبه الحرف ، ويثبتها في الاسمية .[3].

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢ / ٤٥ .

(٢) الدرر ١ / ١٨٠ .

(٣) ينظر المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) تح / عبد الحميد حمد محمد م ٢ / ٧٠٢ – ٧٠٣ بتصرف منشورات / جامعة قاريونس – بنغازي ط / الأولى ١٩٩٤م .

المبحث الثاني

تجريد الضمائر من الاسمية

فلا موضع لها من الإعراب

تجريد كل من (التاء) في (أنت) وباقي ضمائر الرفع المنفصلة، و(التاء) الدالة على التأنيث في (ضربتْ هندٌ) من الاسمية وجعلها حرفاً .

وتجريد الكاف من الاسمية في (إيَّاك) وباقي ضمائر النصب المنفصلة وفي (أرأيتك ، وأولئك ، وهناك وهاءك ، وأبْصِرْكَ زيداً ، وليسك) من ليسك أخاك و(ذلك ، و ذالكما) و جعلها حرف خطاب ، وتجريد الياء في (إيَّاي) والهاء في (إيَّاه) من الاسمية ، وجعلهما حرفا خطاب .

جاء في المقتصد : من قوله : الفصل بين الحرف والاسم من كلم الخطاب " اعلم أن في ذلك ما هو اسم يدل على العين ، و على مخاطبته ومنه ما هو حرف متعرٍ عن معنى الاسمية ومتجرد للخطاب . فالأول : نحو :الكاف في ضربتُكَ ، و مررت بك ، والتاء في فعلتُ وفعلت ، والتاء والميم في فعلتم وفعلتما ، وكذا فعلتِ و فعلتُنَّ ، لأن هذه كلها ضمائر يدل كل واحد منها على نفس المخاطب وخطابه " [1] والثاني : " من كلم الخطاب ، وهو ما كان حرفاً محضاً عاريا من الاسمية و الإعراب ، وذلك نحو : الكاف في ذلك وهناك ... إلا ترى أن إضافة اسم الإشارة إلى المخاطب لا يستقيم ، إذ لو جاز إضافته لوجب أن تقول ذا زيد وهذا زيدٍ ، فتضيف على غير المخاطب . وذلك فاسد ؛ لأن اسم الإشارة قد تعرف بها ، والإضافة تقتضي التعريف ، و لا يجتمع تعريفان ، ولا يمكن تنكيره كما يمكن تنكير الأعلام نحو إن تقول : زيد من الزيدين ثم تقول : زيدكم ، لأن التنكير لا يتأتي فيه ..... و إذا تقرر أن ذا لا

---

(١) المقتصد م ٢ ص ٧٦٢ – ٧٦٣ .

تصح ‘إضافته ثبت أن الكاف في ذلك ليس بضمير مثله في غلامِك ، وإذا لم يكن ضميراً كان حرف خطاب فقط ، فذا دليل على الشئ الذي يكون عيناً وغير عين ، والكاف دليل على الخطاب ، وهذا حكم أولئك وهنالك " [1] .

يفهم من ما جاء في المقتصد أن كلا من التاء و الكاف يكون له موضع من الإعراب ، فيكون اسماً وحرف خطاب . كالتاء في (فعلْت) فهي حرف خطاب دالة على المخاطب المفرد ، وفي محل رفع فاعل ، ونحو الكاف في (ضربتُكَ) فهي حرف خطاب دالة على المخاطب المفرد ، وفي محل نصب مفعول به . ويأتي كل منها حرف خطاب فقط ، لا محل له من الإعراب نحو الكاف في ذلك ، وهناك، وهنالك . ومثال التاء حرفاً جاء في المقصد : " كما أن التاء في ضَرَبَتْ لما لم يكن ضميراً ، وكان حرفاً دالا على أن الفاعل مؤنث ذكر بعده فقيل : ضربَتْ هندٌ " [2] .

وجاء في الخصائص : " ومن ذلك كاف المخاطب للمذكر و المؤنث نحو : رأيتُكَ وكلمتك – هي تفيد شيئين : الاسمية والخطاب ، ثم قد خلع عنها دلالة الاسم في قولهم : ذلك و أولئك و هاك و هاءك ، و أبْصِركَ زيداً ، وأنت تريد : أبصر زيداً ، وليسك أخاك في معنى ليس أخاك ، وكذلك قولهم : أرأيتك زيداً ما صنع ؟ [3] ... فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة

---

(١) المقتصد م ٢ / ٧٦٦ – ٧٦٧ .

(٢) المقتصد م ٢ / ٧٦٣ .

(٣) قال أبو علي الفارسي في المسائل في المسائل العسكرية ص ١٣٨ – ١٤٠ (أن الكاف في (أرأيتك) مختلف فيها من ناحية الإعراب قيل : إنها في موضع رفع وقد رد على ذلك بأن التاء هي الفاعلة و موضعها رفع ولا يصح أن تكون الكاف مرفوعة لاستحالة كون فاعلين لفعل واحد ، وقيل : إنها في موضع نصب ، ورد على ذلك أيضاً بأنها لو كانت كذلك لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما (رأيت) والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني . فإذا لم يكن كذلك علمت أنه لا موضع لها ، وأنها في كونها للخطاب فقط كتاء أنت .) بتصرف المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد . ط / الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م . ط / مطبعة المدني القاهرة .

الاسمية ... وكذلك هي إذا وُصِلت بالميم و الألف و الواو نحو : ذلكما و ذلكمو فعلى هذا يكون قول الله سبحانه : " أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ "[1] (كما) من(أنهكما) منصوبة الموضع ، و(كما) من (تلكما) لا موضع لها ، لأنها حرف خطاب "[2].

وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب : " وكما أن التاء في (أنت) وإن كانت بلفظ التاء في (قمتَ) ، فليست اسماً مثلها ، بل الاسم قبلها هو (أنْ) وهي بعده للخطاب ، وليست (أنْ) عماداً للتاء فكذلك (إيَّا) هي الاسم ، وما بعدها يفيد الخطاب تارة و الغيبة تارة ، والتكلم أخرى ، وهو حرف ، كما أن التاء في (أنت) حرف ، وغير معمودة بالهمزة و النون قبلها ، بل ما قبلها هو الاسم وهي حرف خطاب ، فكذلك ما قبل الكاف في (إيَّاك) اسم ، وهي حرف خطاب ، فهذا هو محض القياس... فإن قال قائل : فإذا كانت الكاف ليست اسماً في (إيَّاك) فكيف يصنع أبو الحسن [3] بقولهم : إياه و إياي ، ولا كاف هناك ،

---

(١) سورة الأعراف الآية ٢٢ .

(٢) الخصائص ١ / ٥٣١ .

(٣) المراد به أبو الحسن الأخفش لما جاء في الإغفال من اختلاف النظار في العربية في (إياك) وحكى عن أبي الحسن الأخفش القول بأنه اسم مفرد مضمر غير مضاف ، يتغير آخره كما يتغير أواخر سائر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين ، و أن الكاف في (إياك) كالتي في (ذلك) في أنه دلالة على الخطاب فقط مجردة من كونها علامة المضمر ولا يجي أبو الحسن فيما حكى عنه إضافتها إلى الاسم الظاهر في نحو : إياك و إيا زيد وإيا الباطل وهو ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من أنها اسم مضمر ، وما بعدها أسماء مضافة إليها في موضع جر ، وقد رُدَّ على الأخفش بأن الكاف في (إياك) ليست كالتي في (ذلك) لأن إيا تضاف إلى الهاء فيقال :إياه و إياي ، واعتقاب هذه الأوصاف عليه يدل أنه ليس بمنزلة الكاف في ذلك و أنه ضمير) – ينظر الإغفال ١ / ٧٦ – ٧٧ بتصرف ويراجع المرتجل لابن الخشاب ص ٣٣٥ تح / علي حيدر ط / مجمع اللغة العربية – دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م . الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٩٥ .

وإنما هناك هاء وياء ، ولم نرهم جردوا الهاء و لا الياء في نحو هذا من مذهب الاسمية ، و أخلصوهما حرفين كما فعلوا ذلك بكاف ذلك وهناك.؟

فالجواب : أنه لا يمتنع أن يكون الهاء والياء في (إيَّاه و إيَّاي) وتثنيتهما و جمعهما حروفاً ، كما كانت الكاف في (إياك) حرفاً، و أن يكون ما بعد (إيَّا) إنما اختلف لاختلاف أعداد المضمرين و أحوالهم من الحضور والمغيب ، ولسنا نجد حالاً سَوَّغتْ هذا المعنى للكاف ، و انكفتْ عن الهاء والياء "[1].

نلحظ من قول ابن جني في الخصائص ، وفي سر صناعة الإعراب بأن الكاف تجرد من دلالة الاسمية وتخلص للحرفية ، ويكون علامة تختلف باختلاف أحوال المضمرين من حضور ، وغياب ، و إفراد ، وتثنية ، وجميع ، ويُبرهن ببعض أحوال ضمائر الرفع عند بعض أهل اللغة مَن تجريد الفعل من علامة على التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر ، وأن هذه الضمائر قد خلعت عنها دلالة الاسمية حيث قال : " ويؤكد صحة هذا المذهب عندك أنا قد وجدنا غير الكاف لحقه من سلب الاسمية عنه و إخلاص للحرفية ما لحق الكاف ..... الألف في قول من قال : قاما أخوك، والواو في قول من قال : قاموا إخوتك والنون في قول من قال : قُمْنَ الهندات ، ألا ترى أن من قال : أخواك قاما ، فالألف عنده علامة الضمير و التثنية ، و إذا قال : قاما أخواك ، فالألف في قاما إنما هي مُخْلَصة لمعنى التثنية ، مجردة من مذهب الاسمية لامتناع تقدم الضمير ، وخلو الفعل من عَلَم الضمير بارتفاع الاسم الظاهر بعده وكذلك من قال : إخوتك قاموا ، فالواو في قاموا عَلَم الضمير و الجمع ، و إذا قيل : قاموا إخوتك ، فالواو علم الجمع مجردة من معنى الاسمية البتة ، وكذلك القول في نون الجمع نحو قولك : الهندات قُمْنَ ، وقُمْنَ الهندات ، فكلما جاز لجميع هذه الأشياء أن تكون في بعض المواضع دالة على

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ١ / ٢٧٨ – ٢٨٠ .

معنى الاسمية و الحرفية ، ثم تخلع عنها دلالة الاسمية في بعض المواضع " [1].

ويتحدث عن الكاف في (ذلك) و(ذاك)، (تلك) و(أولئك) وأبصرك زيداً ، بأن هذه الكاف اللاحقة لاسم الإشارة و اللاحقة للفعل (أبصر) لا موضع لها من الإعراب ، ويدلل على ذلك بأنها لا تكون مرفوعة ، ولا منصوبة ، ولا مجرورة فيقول :

" والدلالة على ذلك أن الكاف لو كانت في ذلك ، ونحوه من أسماء الإشارة نحو : تلك ، وأولئك اسماً لم تخل من أن تكون مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، فلا يجوز أن تكون مرفوعة ، لأن الكاف ليست من ضمير المرفوع ولا يجوز أيضاً أن تكون منصوبة ، لأنك إذا قلت : ذلك زيد ، فلا ناصب هنا للكاف . و لا يجوز أيضاً أن تكون مجرورة ، لأن الجر إنما هو في كلامهم من أحد وجهين :

إما بحرف جر ، وإما بإضافة اسم ، ولا حرف جر هنا ، ولا يجوز أيضاً أن يضاف اسم الإشارة ، من قبل أن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف، وأسماء الإشارة معارف كلها ، فقد استغنت بتعريفها عن إضافتها " [2] .

وتناول أيضاً قولهم : (أرايتك زيداً ما صنع ؟) من ناحية الإعراب ، ومن ناحية المعنى ، وبين موقع الكاف من الإعراب ، وقد خلع عنها دلالة الاسمية ، وخلصت للحرفية . فقال " و أما قولهم : أرأيتك زيداً ما صنع ؟ [1]

---

(١) المرجع السابق ١ / ٢٨٠ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧٣ و ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢٦ .

(١) جاء في الأشباه والنظائر ١ / ٣٩٧ : " فإن قيل قولهم : أرأيتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعاً للخطاب ، وهم يجمعون بين حرفين لمعنى واحد ؟ ! ، قيل : إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكاف مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى ويقي عليه معنى " .

فإنما الكاف هنا أيضاً للخطاب بمنزلة ما تقدم ، ولا يجوز أن تكون اسماً ، لأن (زيداً) هو المفعول الأول ، و(ما صنع) في موضع المفعول الثاني ، فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب .

فإن قلت : فهلا جعلت الكاف هي المفعول الأول ، و(زيداً) هو المفعول الثاني ؟ فلذلك غلط من قبل أن السؤال إنما هو عن زيد في صنيعه ، ولست نسأل عن المخاطب ما صنع . و أيضاً فلو كانت الكاف هي المفعول الأول ، وزيد هو المفعول الثاني ، لجاز أن تقتصر على زيد ، فتقول : أرأيتك زيداً ؟ كما تقول : ظننتك زيداً ، فحاجة زيد إلى ما بعده تدل على أنه هو المفعول الأول ، وأن ما بعده في موضوع المفعول الثاني ، و أيضاً فإنا نجد معنى : أرأيتك زيداً ما صنع ؟ واحداً ، فدل هذا على أن الكاف للخطاب ، وليست مغيرة شيئاً من الإعراب " [1].

يتبين مما سبق أن الكاف في (إيّاك) و(الياء) وغيرهما من الحروف الدالة على الخطاب و التكلم والغيبة ، لا موضع لها من الإعراب ، قد خلعت عنها دلالة الاسمية وخلصت للحرفية ، وهو مذهب سيبويه[2]أن (إيّا) اسم مضمر ، و(الياء) و(الكاف) وغيرهما حروف معانٍ[3] لا دالة على الذات ألبتة ، وكذلك أيضاً التاء في (أنت) من ضمائر الرفع المنفصلة ، إنما هي لمجرد الخطاب لا موضع لها من الإعراب[4] ويوضح ابن هشام أن الكاف اللاحقة لاسم الإشارة ، وفي ضمير النصب المنفصل حرف دال على معنى نمجرد الخطاب ، وهو مذهب البصريين ، وليست دالة على ذات المخاطب بقوله : " فإن قلت : يردُ على الحدّ الذي ذكرته للمضمر الكاف من (ذلك) فإنها دالة على المخاطب ،

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧٤ – ٢٧٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٥٥ .

(٣) يراجع اللباب في علل البناء و الإعراب ١ / ٤٧٩ .

(٤) يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٢ .

وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنما هي حرف لا محل له من الإعراب، قلت : لا نسلم أنها دالة على المخاطب ، وإنما هي دالة على الخطاب ، فهي حرف دال على معنىً ، و لا دلالة له على الذات ألبتة ، وكذلك أيضاً الياء في (إياي) والكاف في (إياك) و الهاء في (إياه) ليست مضمراتٍ [1] و إنما هي – على الصحيح – حروف دالة على مجرد التكلم و الخطاب و الغيبة ، والدال على المتكلم و المخاطب و الغائب إنما هو (إيَّا) ولكنه لما وضع مشتركاً بينها ، وأرادوا بيان مَن عَنَوا به احتاج إلى قرينة تبين المعنى المراد منه " [2] .

---

(١) جاء في اللباب ١ / ٤٨٠ " قال الفراء (الكاف) هو الضمير ، و(إيا) أتى بها ليعتمد الضمير عليها " ، وذهب إليه الزجاج في القول بان الهاء ضمير في موضع نصب جاء في الإغفال ١ / ٧٥ " أن الهاء في (إيَّا) مجراها كالتي في غضاهُ " وينظر شرح المفصل ٣ / ١٠٠ .

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ص ١٦٨ ط / دار الطلائع – القاهرة .

المبحث الثالث

تجريد ضمائر الرفع من الإعراب إذا وقعت فصلاً

ضمائر الرفع المنفصلة : هي ضمائر تعود على متكلم ، وهي، (أنا ونحن)، أو مخاطب مذكر ، أو مؤنث ، أو مثنى، أو مجموع ، وهي :(أنتَ ، وأنتِ و أنتما و أنتم و أنتن) أو على غائب وهي (هو ، وهي ، و هما ، و هم ، هنَّ) وضمائر الرفع تدخل بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر في باب كان و أخواتها ، وباب إنَّ و أخواتها ، وفي باب (ظننت) وأخواتها ، وفي باب (أعلمت) و أخواتها ، وفي باب (ما) النافية و (لا) أختها ، وفي باب (لا) التي لنفي الجنس بشرط (أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين) أو يكونا (مقاربين للمعرفتين) . فتقول : زيد هو القائم ، وكان زيد هو القائم ، و إن زيداً هو القائمُ ، وظننت زيداً هو القائمُ ، وأعلمتُ زيداً عمراً هو القائمَ ، وما زيد هو القائمَ ، و لا رجلٌ هو أفضل منك و لا رجلَ هو أفضلُ منك ، و الذي يقارب المعرفة هو صيغة أفعل التفضيل ؛ لأنها لا تقبل الألف و اللام ، كما لا تقبلها المعرفة وهذه الألفاظ يسميها البصريون ضمائر فصل ؛ لأنه قد فصل بها بين المبتدأ و الخبر من غير اعتداد بها في الإعراب ، وإنما وضعت تأكيداً ويسميها الكوفيون عماداً ؛ لأن ما بعدها قد يُعتمدُ عليه في بعض المواضع ، ويجعلونها حينئذ أسماءً [1] والغرض من مجيئها ، هو الفصل بين النعت و الخبر [2] ومن هنا " اختلف النحويون في حقيقة هذه الضمائر فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أنهم يخلصون الكاف مع اسم الإشارة للحرفية في (ذلك) ، ومنهم من قال : إنها أسماءً ، لا موضع لها من الإعراب

---

(١) ينظر رصف المباني ص ١٢٨ – ١٢١٩ بتصرف .

(٢) ينظر الإنصاف ٢ / ٧٠٧ .

ومنهم من رجح القول بأنها حروف ، لأن أسماءً لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم "[1].

ونرى ما قاله العلماء عن ضمير الفصل من حيث إعرابه ، ومتى تتعين فصيلته ؟ ومتى يجوز كونه فصلاً ، وغير فصل ؟

أولاً : إعرابه : هل لضمير الفصل موضع أو لا ؟

جاء في المسائل المنثورة : " العرب تجعل (هو) و(أنت) وأخواتها فصلاً بين المبتدأ وخبره إذا كان خبره معرفة أو قريباً من المعرفة نحو : قولهم : كان زيد هو خيراً منك ، وكان عمرو هو العاقلَ .

فإن سأل سائل فقال : (هو) ما موضعها من الإعراب ؟ قيل له : لا موضع لها . و الدليل على أنه لا موضع لها ، أنه لا يخلو أن يكون لها موضع أو لا موضع لها . فإن كان لها موضع ، فلا يخلو من أن يكون مبتدأً أو خبراً . فإن كان مبتدأ ، فيصير لا خبر له و إن كان خبراً كان بلا مبتدأ ، فلما فَسُدَ هذا عُلم أنه لا موضع لها من الإعراب [2].

وفي اللباب : " وإنما سمى (فصلا) لأنه يجمع أنواعاً من التبيين ، فيؤكد الخبر للمخبر عنه ، ويفصل الخبر عن الصفة ، فيعين ما بعده للإخبار ، لا للوصف ، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريباً من المعرفة . و لا موضع له من الإعراب . وقال الكوفيون : له موضع ، فعند بعضهم هو تابع لما قبله ، وعند بعضهم حكمه حكم ما بعده [3] والدليل على أنه لا موضع له دخول اللام عليه

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٦٥ بتصرف وينظر ارتشاف الضَّرَب م ٢ / ٩٥١ – ٩٥٢ .

(٢) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ١١٤ .

(٣) في الجنى الداني ص ٣٥١ " ذهب الكسائي، والفراء على أن لها محلاً . فقال الكسائي : محلها محل ما بعدها ، وقال الفراء : محلها محل ما قبلها . وثمرة الخلاف في نحو قوله تعالى : " كنت أنت الرقيب " فعلى مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً و وعلى=

في خبر كان كقولك : إنَّ كنا لنحن الذاهبين " [1].

وفي شرح المفصل : " فأما إذا كان الفصل بين المبتدأ و خبره ، أو بين اسم إن وخبرها ، فإنه لا يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ ، لأن ما بعد المضمر فيه مرفوع في كلا الحالين ، لأن خبر المبتدأ مرفوع ، وخبر إن مرفوع ، وإنما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم و التقدير ، فإذا جعلته مبتدأ كان اسماً فله موضع من الإعراب ، وهو الرفع بأنه مبتدأ ، والمبتدأ يكون مرفوعاً ، ويدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعه اسماً ظاهراً لكان مرفوعاً نحو قولك : كان زيد غلامُه القائمَ ، وإذا جعلته فصلاً ، فقد سلبته معنى الاسمية ، وابتززته إياه ، وأصرته إلى حيز الحروف ، و ألغيته كما تلغى الحروف نحو إلغاء (ما) في قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ) [2] فلا يكون له موضع من الإعراب لا رفع ، ولانصب ، ولا خفض ، وليس ذلك بأبعد من إعمال (ما) عمل (ليس) لشبهها بها ، والقياس أن لا تعمل ، ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب الكاف في ذلك و أولئك ... ونحو ذلك "[3].

وفي شرح الكافية : " لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا[4] أي : دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف ، وهذا هو معنى الحرف ، أعني إفادة المعنى في غيره ، صار حرفاً ، وانخلع عنه لباس الاسمية ، فلزم صيغة معينة ، أي : صيغة الضمير المرفوع ، وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى

= مذهب الفراء يكون محله رفعاً و الصحيح مذهب البصريين بأنها مضمرات باقية على اسميتها لا محل لها من الإعراب " بتصرف .

(١) اللباب في علل البناء و الإعراب للعكبري ١ / ٤٩٦ – ٤٩٧ .

(٢) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٣ .

(٤) قال في ٣ / ٦١ " إنما سمي فصلاً ، فصل به بين كون ما بعده نعتاً ، وكونه خبراً ، لأنك إذا قلت : زيد القائم ، جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة ، فينتظر الخبر ، فجئت بالفصل ، ليتعين كونه خبراً لا صفة " .

النصب ، كما ذكرنا ، لأن الحروف عديمة التصرف ، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية ، أغنى كونه مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً ، و مذكراً ، ومؤنثاً ، ومتكلماً ، ومخاطباً ، و غائباً ، لعدم عراقته في الحرفية "[1].

ويتضح مما سبق أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب ، و انخلع عنه لباس الاسمية عند أكثر النحويين ، ويبقى له تصرف ، وهو الإفراد أو التثنية أو الجمع ، و كونه مذكراً أو مؤنثاً على حسب ما قبله . و هذا دليل على عدم عراقته في الحرفية ، فهو اسم شكلاً ، وقد سلبت منه معنى الاسمية ودخل للفصل بين الخبر و الصفة ، ويبرهن على ذلك صاحب شرح التسهيل فيقول : " ولا موضع له من الإعراب على الأصح ش : اختلف القائلون باسميته ومنهم الخليل[2] فذهب الكسائي إلى أنَّ محله محل ما بعده ، وذهب الفراء إلى أن محله محل ما قبله إذا قلت : زيد هو القائم ، فمحله الرفع على مذهبيهما ، فإذا قلت : ظننت زيداً هو القائم، فهو في موضع نصب، وإذا قلت : كان زيد هو القائم ، فهو في موضع نصب عند الكسائي ، وفي موضع رفع عند الفراء ، فإذا قلت : إن زيداً هو القائم ، فبالعكس ، ورُدَّ مذهبهما بأنه لو كان كذلك لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده ، فكان يقال : علمت زيداً إياه الفاضلَ ، وذهب الخليل و القائلون باسميته من البصريين إلى أنه لا موضع له من الإعراب ، لأن الغرض الإعلام من أول وَهلة بكون الخبر خبراً لا صفة ، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره ، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب "[3].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد الاستراباذي قدم له د / إميل بديع يعقوب ٣ / ٦٥ ط / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨/ .

(٢) جاء في الارتشاف م ٢ / ٩٥٢ " وذهب الخليل إلى أنه ضمير باقٍ على اسميته " .

(٣) شرح التسهيل للمرادعات ٧٤٩هـ تح / محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ص ١٧٤ – ١٧٥ ، ط / مكتبة الإيمان ط / الأولى ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧هـ .

فوضح برده على قول بعض الكوفيين بأن له موضع من الإعراب يتبع ما قبله أو ما بعده ، فإذا كان ما قبله منصوباً ، وكذلك ما بعده لتغيرْ هذا الضمير من ضمير رفع إلى ضمير نصب ، وبهذا برهن بأن ضمير الفصل هو ضمير رفع باق على اسميته شكلاً . لعدم عراقته في الحرفية ، ولكن لا موضع له من الإعراب ، ولكن العلماء القائلين بحرفيته لهم حجتهم على ذلك بأمرين : الأول : " أنه لو كان اسماً لاختلف باختلاف العوامل قبله كسائر الأسماء ، والثاني : أنه لو كان اسماً لكان محله من الإعراب الرفع لكونه مضمراً مرفوعاً منفصلاً ، ولو كان كذلك لما جاز وقوع المنصوب بعده ، وهو ظاهر البطلان "[1].

ومن العلماء القائلين بأن ضمائر الفصل حروف ، و أنها تخلصت للحرفية ابن عصفور ، و قد تعقب قول الخليل بأنها أسماء باقية على الاسمية وبأنها لا موضع لها من الإعراب وقال : لو كانت أسماءً لكان لها موضع من الإعراب [2] وقد رَدَّ الشلوبين الصغير[3] قول ابن عصفور بقوله : " وما قاله الأستاذ ليس بشئ ، لأن كونها لا موضع لها من الإعراب نفي عارض من عوارض عنها ، وغايته أنه لازم لأكثر الأسماء ، ونفي ما يعرض لا ينتفي به الأصل[4] إنما ينتفي الشئ بانتفاء وضعه الذي أتى له ، والصحيح ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء ، ولا موضع لها من الإعراب ، إذ لا يحتاج إلى ذلك في كل موضع ، لأن حقيقة الاسمية ثابتةٌ في كل منها ، وهي الدلالة على المسمى مثل سائر الأسماء .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي ١ / ٣٣٧.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٦٥ .

(٣) الشلوبين الصغير : هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي ، لازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة من آثاره (شرح أبيات سيبويه ، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية توفي ٦٦٠هـ - ينظر بغية الوعاة ١ / ١٨٧) .

(٤) التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي تح / حسن هنداوي ٢ / ٢٨٦ ط / دار القلم – دمشق .

وإذا ثبت أنه من الأسماء ، فلا بُعد في أن يكون ضميراً ، إذ دلالته بكناية كسائر الضمائر ..

فالبصريون يقولون : إن ضمير الفصل لا موضع له[1] لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة ليكون الخبر خبراً لا صفة ، فاشتد شبهه بالحرف ، إذا لم يُجَأ به إلا لمعنى في غيره ، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب ، ولأنه لو كان له موضع من الإعراب ، لكان إياي أولى من أنا في نحو : (إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ)[2]ولكان إياه أولى من هو في نحو : (تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا)[3].

والكوفيون يقولون : إنَّ له موضعاً من الإعراب ، وقد سبق بيانه ، فله عند الكسائي ما لما بعده ، وله عند الفراء ما لما قبله[4] فالرأي الراجح هو قول البصريين ، وعليه جاء قول إمامهم سيبويه كما في تمهيد القواعد " فصارت هو وأخواتها بمنزلة ما إذا كانت لغواً في أنها لا تُغَيِّرُ ما بعدها عن حالته قبل أن تذكر "[5]... وأشعر كلام سيبويه بأن الفصل لا موضع له من الإعراب " [6].

وقبل الحديث عن المواضع التي يتعين فيها الفصل ، فيكون لا موضع له من الإعراب أذكر الفرق بين الفصل والتأكيد ، والفرق بين الفصل والبدل حتى لا يلتبس الفصل بالتأكيد والبدل .

---

(١) قال أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢ / ٧٠٦ " وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً ، لأنه يفصل بين النعت والخبر ..... كقولك : زيد هو العاقل ، و لا موضع له من الإعراب " .

(٢) سورة الكهف الآية ٣٩ .

(٣) سورة المزمل الآية ٢٠ .

(٤) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ت ٧٧٨هـ / علي محمد فاخر وزملائه م ١ / ٥٧٠ – ٥٧١ بتصرف ط / دار السلام ط / الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

(٥) الكتاب ٣٩١/٢ .

(٦) تمهيد القواعد م ٥٧٢/١ .

جاء في شرح المفصل : " أما الفرق بين الفصل و التأكيد ، فإنه إذا كان التأكيد ضميراً ، فلا يؤكد به إلا مضمر نحو : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، والفصل ليس كذلك ، بل يقع بعد الظاهر و المضمر ، فإذا قلت : كان زيد هو القائم لم يكن هو ههنا إلا فصلاً لوقوعه بعد ظاهر ، ولو قلت : كنت أنت القائمَ جاز أن يكون فصلاً ههنا و تأكيداً ، ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت الضمير تأكيداً ، فهو باق على اسميته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلاً على ما بيَّنَّا .

وأما الفصل بينه وبين البدل ، فإن البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتأكيد ، إلا إن الفرق بينهما ، أنك أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب فتقول : ظننتك إياك خيراً من زيد ، وحسبته إياه خيراً من عمرو ، وإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع ، ومن الفرق بين الفصل و التأكيد ، والبدل أنَّ (لام التأكيد تدخل على الفصل) ، ولا تدخل على التأكيد ، والبدل ، فتقول في الفصل : إن كان زيد لهو العاقلَ ، وإن كنا لنحن الصالحين ، و لا يجوز ذلك في التأكيد ، والبدل ، لأن اللام تفصل بين التأكيد و المؤكد ، والبدل و المبدل منه ، وهما من تمام الأول في البيان "[1].

ثانياً : متى تتعين فصيلة ضمائر الرفع ؟

تتعين الفصيلة فيكون لا موضع لها من الإعراب في صورتين :

الأولى : إذا وليه اسم منصوب ظاهر ، وقرن الفصل باللام نحو : إن كان زيدٌ لهو الفاضلَ ، وإن كنت لأنت الفاضلَ ، إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده[2] و لا يجوز البدل و لا التأكيد ، لأن لام الفرق لا يفصل بها بين التابع و المتبوع[3].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٣ .

(٢) سورة الكهف الآية ٣٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ٣٠١ .

والثانية : إذا ولي ظاهراً منصوباً ، أو وقعت ضمائر الفصل بعد المفعول الأول لظننت وهو ظاهر نحو : ظننت زيداً هو القائمَ ، فالفصيلة هنا متعينة لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده ، والبدلية لنصب ما قبله [1] فإن كان ما بعد صيغة الضمير مرفوعاً ، فلا يجوز أن يكون إلا مبتدأ ، وذلك المرفوع خبر له ، والجملة في موضع المفعول الثاني لظننت في نحو : ظننْتُ زيداً هو القائمُ ، وإن كان المفعول الأول لظننت مضمراً نحو : ظننتكَ أنت القائمَ : جاز أن يكون فصلاً وأن يكون توكيداً [2] .

جاء في شرح المقدمة الجزولية : " وقوله : وظننت معملة . مثاله : ظننت زيداً " هو القائم ، أو زيداً هو القائمَ ظننتُ ، قال معملة ؛ لأنك إذا ألغيت في المسألة الثانية وقلت : زيدٌ هو القائم ظننت ، لم تثبت فصيلته نصاً " [3] .

وجاء في شرح كافية ابن الحاجب : " ولا تثبت فصيلته نصاً إلا في باب كان ، وظننت معملة ، وما الحجازية ، لأن ما بعدها لا يكون إلا منصوباً ، إن لم يجعل هو المبتدأ ، وما بعده خبراً عنه " [4] .

وفي رصف المباني : " اعلم أن هذه الألفاظ إذا انتصب ما بعدها من الأخبار المذكورة ، فلا يصح أن تقع مبتدآت لبقائها دون أخبار ، وإذا وقعت بين منصوبين في باب (ظننت) و(أعلمت) فلا يصح فيها أن تكون تابعة لما قبلها على البدل ، لأن ما قبلها واضح البيان لظهوره ، ولا يُبين ظاهر بمضمر لعكس معنى البدل ، ولأن صيغة المرفوع لا تتبع المنصوب ، ولا المخفوض إلا نادراً ، نحو : مررتُ بك أنت " [5] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي ص ١٧٥ .

(٢) التزييل والتكميل ٢ / ٣٠١ ، وينظر الارتشاف م ٢ / ٩٥٩ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين تح / تركي بن سهوين نزال العتيبي م ٢ / ٩٤٧ ط / مؤسسة الرسالة – بيروت ط / الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز الموصلي ١ / ٣٣٧ .

(٥) رصف المباني للمالقي ص ١٢٩ – ١٣٠ .

ثالثاً : متى يجوز جعل ضمائر الرفع فصلاً ؟

ضمير الرفع يجوز كونه فصلاً ، وغير فصل في الأبواب الآتية :

* باب المبتدأ والخبر في نحو : زيد هو القائم ، فيجوز في هو أن يكون فصلاً ، وغير فصل فيكون بدلاً أو مبتدأ ، هذا إذا كان المبتدأ اسماً ظاهر . أما إذا كان ضميراً فيجوز فيه أربعة أوجه جاء في شرح جمل الزجاجي : " فإن وقع المبتدأ و الخبر ، فلا يخلو أن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً أو مضمراً ، فإن كان المبتدأ مضمراً جاء في الضمير أربعة أوجه : وذلك نحو قولك : أنت أنت القائم ، يجوز ذلك أن تجعل الثاني مبتدأ ، أو تأكيداً ، أو بدلاً أو فصلاً ، فإن كان المبتدأ اسماً ظاهراً نحو قولك : زيد هو القائم ، فيجوز فيه أن يكون بدلاً ، أو مبتدأ ، أو فصلاً " [1] .

وفي التذييل والتكميل : " صيغة الضمير إن وقعت بعد المبتدأ و هو ظاهر ، نحو : زيد هو القائمُ جاز في (هو) أن يكون فصلاً ، وأن يكون بدلاً ، وأن يكون مبتدأ ثانياً ، والقائم خبره ، والجملة في موضع خبر زيد . وإن كان المبتدأ مضمراً نحو : أنت أنت القائمُ ، جازت الأوجه الثلاثة وزاد ، وهو أن يكون توكيداً " [2] .

* في باب كان : نحو قوله تعالى[3] : (كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ)[4]

قال ابن عصفور : " فإن كان في باب كان ، فلا يخلو من أن يكون اسم كان ظاهراً أو مضمراً ، فلا يخلو من أن يكون ما بعده مرفوعاً ، أو منصوباً ، فإن كان ما بعده مرفوعاً ، فالضمير مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة في موضع خبر كان .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٦٧ .

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢ / ٣٠٠ – ٣٠١ ، وينظر تمهيد القواعد م ١ /٥٧٣ .

(٣) سورة المائدة الآية ١١٧ .

(٤) ينظر شرح الكافية للموصلي ١ / ٣٣٧ .

فإن كان ما بعده منصوباً ، فلا يجوز فيه إلا البدل ، و الفصل خاصة ، فإن كان اسم كان مضمراً ، فلا يخلو أن يكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً ، فإن كان ما بعده مرفوعاً ، فالضمير مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة في موضوع خبر كان . فإن كان ما بعده الضمير منصوباً ، فلا يجوز إلا البدل و الفصل خاصة . و لا يجوز الرفع على الابتداء ، لأنه ليس له خبر "[1].

وقال أبو حيان : " وإن وقعت بعد اسم كان ، وهو ظاهر أو مضمر ، وما بعده مرفوع تعين أن يكون مبتدأ ، وذلك المرفوع خبره ، والجملة خبر كان نحو : كان زيد هو القائمُ ، وكنت أنت القائمُ .

وإن كان ما بعده منصوباً ظاهراً نحو : كان زيد هو الفاضلَ ، فلا يجوز فيه إلا البدل والفصل . وإن كان اسم كان مضمراً نحو : كنت أنت الفاضلَ ، جاز الوجهان ، وزاد ثالث وهو التوكيد " [2].

وقال ابن هشام : " يحتمل في نحو : " كنت أنت الرقيب عليهم " ، ونحو : " إن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ " [3] الفصلية والتوكيد ، دون الابتداء لانتصاب ما بعده " [4].

* في باب (إنَّ) : جاء في شرح جمل الزجاجي : " فإن كان في باب إنَّ ، فلا يخلو من أن يكون اسم إنَّ ظاهراً أو مضمراً ، فإن كان ظاهراً ، فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء ، وما بعده خبره ، والجملة في موضع الخبر ، لأنَّ . ويجوز فصلاً خاصة ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على حسب إعراب الأول ، و لا يجوز أن يكون توكيداً ؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير . فإن كان الاسم مضمراً ، فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء ، وما بعده خبره ،

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٦٧

(٢) التذييل والتكميل ٢ / ٣٠١ ، وينظر الارتشاف م ٢ / ٩٥٨ .

(٣) سورة الشعراء آية ٤١ .

(٤) مغني اللبيب ص ٤٩٧ .

والجملة في موضع الخبر لأنَّ ، ويجوز أن يكون تأكيداً ، ويجوز أيضاً أن يكون فصلاً ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنه ليس على حسب إعراب الأول " [1].

وجاء في تمهيد القواعد : " ونحو : إنَّ زيداً هو القائم يجوز فيه الابتداء والفصل ، ونحو : إنك القائم يجوز فيه الوجهان ، ووجه ثالث وهو التوكيد "[2].

* في باب (ما) الحجازية و (لا) المشبهتين بـ (ليس)، في نحو : ما زيدٌ هو القائمَ ، ولا رجلٌ هو أفضلَ منك[3]فيجوز في الضمير الفصل ، والبدل ، ولا يجوز الابتداء لنصب ما بعده ، ولا التوكيد ، لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير .

* في باب (ظننت) والمفعول الأول ظاهراً ، أو مضمراً ، وما بعد صيغة الضمير كان منصوباً ، فيجوز فيه الفصلية ، و التأكيد في نحو : ظننت زيداً هو القائمَ ، و ظننت أنت القائم ، بنصب القائم[4]أما إذا كان ما بعد الضمير مرفوعاً ، فلا يجوز إلا الرفع على الابتداء ، وذلك المرفوع خبراً له والجملة في موضع المفعول الثاني لظننت في نحو : ظننت زيداً هو القائمَ ، وظننتك أنت القائم[5].

مع العلم في القول بالتوكيد بعد الاسم الظاهر ، فقد ضعفه ابن هشام ، وما وهم فيه أبو البقاء العكبري وهم فيه ناظر الجيش في تمهيد القواعد فقد قال

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٦٧ .

(٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش ١ / ٥٧٤ ، وينظر التذييل والتكميل ٢ / ٣٠١ ، ارتشاف الضرب م ٢ / ٩٥٩ .

(٣) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١ / ٣٣٧ ، وينظر رصف المباني ص ١٢٩ بتصرف .

(٤) ينظر تمهيد القواعد ١ / ٥٧٤ .

(٥) التذييل ٢ / ٣٠١ بتصرف .

ابن هشام : " لا يؤكد الظاهر بالمضمر ، لأنه ضعيف ، والظاهر قوي ، ووهم أبو البقاء ، فأجاز في (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) [1] التوكيد ، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في (شانئك) لا لنفس شانئك "[2].

والخلاصة أن الفصيلة متعينة إذا ولي الضمير منصوبٌ ، وقرن الضمير باللام كما في نحو : إن كان زيدٌ لهو القائمَ ، وإذا ولي الضميرُ ظاهراً منصوباً ، وليه منصوبٌ في نحو : ظننت زيداً هو القائمَ ، فلا محل لضمير الفصل من الإعراب ، " وما عدا هذين لا يتعين فيه الفصيلة بل يحتمل مع الفصيلة الابتدائية في بعض نحو : إن زيداً هو القائم ، وهي و البدلية في بعض نحو : زيدٌ هو القائمُ . والتأكيد في بعض نحو : ظننتك أنت الفاضلَ "[3].

وقد عدَّ المالقي ضمائر الفصل في الحروف على رأي أكثر النحاة[4] لما يرى في بعض المواضع لا محل له من الإعراب فقال : " وإنما ذكرتها في الحروف ؛ لأنها قد تكون في بعض المواضع ليس لها من الإعراب ، فليست بأسماءٍ فيحكم عليها بالحرفية ..... والصحيح أنها في هذا الباب حروف ، لا يحتاج إليها في العودة ، ولا يكون لها في بعض المواضع فيه محل إعراب "[5] .

هناك لغة لبعض العرب تجعل ضمير الفصل مبتدأ ، وما بعده خبراً عنه جاء في تمهيد القواعد : " لا يعرفون ضمير الفصل ، أي لا يستعملونه في أساليب كلامهم ، و إذا نطقوا بكلام غيرهم ، وكان مشتملاً على الضمير

---

(١) سورة الكوثر الآية ٣ .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٤٩٧ .

(٣) المساعد على التسهيل الفوائد لابن عقيل تح / محمد كامل بركات ١ / ١٢٣ ط / دار الفكر – دمشق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(٤) جاء في الارتشاف م ٢ / ٩٥١ – ٩٥٢ " وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف " .

(٥) رصف المباني ص ١٢٨ .

المذكور رفعوا ما بعده إن لم يكن مرفوعاً ، وجعلوه خبراً عنه[1] حتى إنهم يعدلون في الصورتين اللتين تعينت الفصيلة فيهما عند نصب ما هو بعد ذلك الضمير على رفعه والحاصل أنهم لا ينطقون بالفصل أصلاً [2] .

* فائدة ضمير الفصل : تبين من خلال ما سبق من أقوال العلماء أن ضمير الفصل جاء لدفع التباس الخبر بالصفة [3] وبما جاء في التذييل : "عند جمهور النحويين هو إعلام السامع أن ما بعده لا يكون نعتاً مع التوكيد . وقال السُهيلي [4] : فائدته الاختصاص ، فإذا قلت : (كان زيدٌ القائمَ) أفدت الأخبار عن زيد بالقيام ، ويحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه ، فإذا قلت : (كان زيد هو القائمَ) أفدت اختصاصه به دون غيره ، وعلى هذا " إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ " [5] أي : المختص بالبتر دونك يا محمد ، والآية نزلت في العاص بن وائل [6] و كان قد قال إنَّ محمداً أبتر "[7] .

---

(١) ذكر هذا سيبويه في كتابه ٢ / ٣٩٢ بقوله : " وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه ..... بلغنا أن رؤية كان يقول : أظن زيداً هو خيرٌ منك " ، وحكى الجرمي أن الرفع لغة تميم – ينظر شرح التسهيل للمرادي ص ١٧٥ ، المساعد ١ / ١٢٤ .

(٢) ينظر تمهيد القواعد ١ / ٥٧٥ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ / ٦٥ و وفي شرح المرادي للتسهيل ص ١٧٢ " قيل : لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً ، وهذا أحسن، لأنه قد يفصلُ حيث لا يصلح النعت نحو : كنت أنت القائمَ ؛ لأن الضمير لا ينعت "

(٤) رأي السهيلي في المغني ٢ / ٤٩٢ ، تمهيد القواعد م ١ / ٥٧٩ .

(٥) سورة الكوثر الآية ٣ .

(٦) في مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفسير لابن كثير اختصار محمد شاكر ٣ / ٦٥٥ " قال ابن عباس ..... نزلت في العاص بن وائل ..... كان العاص ..... إذا ذكر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول : دعوه فإنه رجل أبتر لا عقب له ، فإذا هلك انقطع ذكره ، فأنزل الله هذه السورة " ط / دار الوفاء ط / التاسعة المنصورة – مصر ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

(٧) التذييل ٢ / ٣٠٣

و في مغني اللبيب " قال في قوله تعالى : " وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَى "[1]: وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث ، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمروذ أنا أحيي وأميت ، وأما الثالث فلم يَدَّعه أحد من الناس " [2]لم يحتج إلى التخصيص[3].

---

(١) سورة النجم الآية ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٤٩٤ – ٤٩٥ .

(٣) تمهيد القواعد م ١ / ٥٧٩ .

المبحث الرابع

ترك الاستفهام والبناء لـ (مَنْ) ، وخضوعه للإعراب في باب الحكاية

(مَنْ) بفتح الميم :

اسم يأتي للاستفهام جاء في الأصول : " وذلك إذا قلت في الاستفهام : مَنْ عندك ؟ " [1] فلا يثني ولا يجمع في الاستفهام ، و لا يضاف جاء في الكتاب : " ومَنْ لا يثني ولا يجمع في الاستفهام و لا يضاف ..... وحدثنا يونس أن ناساً يقولون أبداً : منا ، ومني و منو ، عنيت واحداً أو اثنين أو جميعاً في الوقف " [2] هذا في باب الحكاية ، كما جاء في الكتاب عن يونس يخضع (مَنْ) اسم الاستفهام المبني للإعراب " أنه سمع أعرابياً يقول : ضرب مَنّ منا ، وهذا بعيد لا يتكلم به العرب ، ولا يستعمله منهم ناسَ كثير ، وكان يونس إذا ذكرها يقول : لا يقل هذا كلُّ أحد " [3] وقد عقب إمام النحاة على ما سمع يونس بأنه بعيد ، فالحكاية هي : " إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام " [4] على هيئته من غير تغيير فيه ، أو إيراد صفته ، فإذا قال لك قائل : رأيت زيداً ، فقلت له : مَنْ زيداً ، فقد أوردتَ لفظ زيد الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم . من غير أن تغير فيه ، وإذا قال لك : ضربت زيداً ، فقلت : أيّاً فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ، ولم تورد اللفظ نفسه " [5] .

---

(١) الأصول لابن السراج ٢ / ١٩٧ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٢ / ٤١٠ .

(٣) المرجع السابق ٢ / ٤١١ .

(٤) همع الهوامع للسيوطي تح / أحمد شمس ٣ / ٢٢٨ ط / دار الكتب العلمية – بيروت .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢ / ٢٨١ ط / دار إحياء الكتب العربية ، وينظر عدة السالك إلى تحقيق اوضح المسالك ، تأليف / محمد محي الدين عبيد الحميد بحاشية أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٢٧٩ ط / المكتبة العصرية – بيروت .

ولكن البناء عند علماء العربية نقيض الإعراب ، فهو لزوم آخر الكلمة على هيئة واحدة لا تتغير مع تغير العامل الداخل على الكلمة من رفع ، ونصب وجر ، فنرى صاحب المقتصد قد أوضحه بقوله : " اعلم أن البناء نقيضُ الإعراب ؛ لأن حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة ، فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة . تقول : مَنْ جاءك ؟ فيكون مَن في موضع رفع بالابتداء ، إذ هو بمنزلة قولك : أيُّ رجلٍ جاءك . وتقول : مَنْ لقيت ؟ فيكون في موضع نصب ، ويمَنْ مررت ؟ فيكون في موضع جر ، ألا تراك تقول : أيَّ رجلٍ لقيتَ ؟ و بأيِّ رجلٍ مررت ؟ فآخر الاسم باقٍ على السكون مع اختلاف هذه العوامل ، وليس بمتغيرٍ تغيرَ زيدٍ في قولك : زيدٌ جاءني ، ولقيتُ زيداً ، ومررت بزيدٍ " [1] .

فـ (مَنْ) فيما سبق من قول صاحب المقتصد قد ثبتت على حال واحدة في جميع أحوالها الإعرابية ، وتصدرت الجملة ؛ لأنها اسم استفهام ، ولكن في باب الحكاية تجئ للاستثبات ، والغرض به إعلام السامع أنه قد تقدم كلامٌ هذا إعرابه خوفاً من أن يكون عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم [2] وحكاية النكرات تكون بـ (مَنْ) إذا قال القائل : رأيت رجلاً ، فتقول أنت : منـاً ، فتزيد ألفاً ، فإذا قال مررت برجلٍ : قلت : مني ، فتزيد ياء مع المجرور . فإذا قال : هذا رجل ، قلت : منو ، فتزيد واواً مع المرفوع [3] .

رأيُ علماء اللغة في هذه الزيادة التي وقعت على (مَنْ) في باب الحكاية هل أخرجت (مَنْ) عن البناء إلى الإعراب ، أم بقيت على حالها من البناء ، وهذه الزيادة لا يعتد بها ؟ جاء في الخصائص عن حكاية يونس من قول العرب " ضرب مَنّ منـاً ، أي إنسان إنساناً ، أو رجل رجلاً ، أفلا تراه كيف جرد

---

(١) المقتصد م ١ / ١٢٥ .

(٢) ينظر شرح المفصل ٤ / ١٤ .

(٣) المحرر في النحو للهرمي م ٣ / ١٢٥٥ .

(مَنْ) من الاستفهام ، ولذلك أعربها "[1] فابن جني يرى أن (مَنْ) جردت من الدلالة على الاستفهام ، فترك معها البناء . وخضعت للإعراب ، ولكن ابن يعيش يرى أنها مجرد علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم ، ولا تخرج (مَنْ) عن البناء ؛ لأنها لا تثبت في حال الوصل فقال: " وهذه الزيادات ليست إعراباً لما دخلت عليه ، وإنما هي علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم ، وإنما قلتُ ذلك لأمرين : أحدهما : أن (مَنْ) مبنية لتضمنها حرف الاستفهام وذلك مستمر فيها ، وإذا كان مستمراً فيها استمر البناء لاستمرار سببه .

والأمر الثاني : أن هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف، والإعراب لا يثبت في الوقف ، وقد اختلف العلماء في كيفية دخول هذ الحروف فقال قوم : إنما دخلت الحركات التي هي الضمة ، والفتحة ، والكسرة (مَنْ) في حال الوقف حكاية لإعراب الاسم المتقدم ، ولم تكن الحركة مما يوقف عليها ، فوصلوها بهذه الحروف لتبين ما قصدوه من الدلالة ، فوصلوا الضمة بالواو ، والفتحة بالألف ، والكسرة بالياء كوصلهم القافية المطلقة بهذه الحروف "[2].

وفي المحرر ، أنها جاءت مجرد علامات جئ بها لتبين حال إعراب الاسم السابق المراد حكايته قال الهرمي : " فعلوا ذلك لتعلم أنك رادّ على كلامه بعينه ، فإذا قال : رأيت امرأة ، أو مررت بامرأةً ، أو هذه امرأة ، قلت في ذلك كله : مَنْهْ بالهاء ، لأن الهاء من علامات التأنيث ، فإذا قال : رأيت رجلين ، قلت مَنَين بالياء ، لأن الياء علامة النصب . فإذا قال : هذان رجلان ، قلت : منان بالألف . فإذا قال : مررت برجلين ، قلت : مَنَين بالياء[3]" .

---

(١) الخصائص ١ / ٥٢٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٥ .

(٣) المحرر في النحو م ٣ / ١٢٥٥ .

وجاء في الارتشاف وجهان لحكاية حال الاسم بـ (مَنْ) :

الأول : ما عليه أكثر العرب من إشباع الحركات الإعرابية ، في حال حكاية المفرد المذكر ، فيقول : (منو) لحالة الرفع لمن قال : قام رجل، و(منا) في حالة النصب لمن قال : لقيت رجلاً ، و(مني) في حالة الجر لمن قال : مررت برجل ، وهو الوجه الذي حكاه يونس عن بعض العرب يثبت الزيادة في الوصل ، فعامل (مَنْ) معاملة (أي) في الإعراب فقال : ضرب منّ مَناَ .

والوجه الثاني : أن تلحق هذه الزيادات من واو رفعاً ، وألف نصباً ، وياء جراً سواء كان الاستثبات عن مذكرٍ أو مؤنث مفرد ، أو مثني أو جمع ، فتقول : منو ، مَناً ، ومني وأهل هذه اللغة كأنهم أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم السابق فقط ، فألحقوا هذه الزيادات الواو والألف والياء للدلالة على الحالات الإعرابية ، و لا يكون الاسم بها معرباً ، ولا يوجد اسم مبني في الوصل ، معرب في الوقف[1].

فتعقيب على ما سبق أن الحكاية بـ (مَنْ) للاسم النكرة ، تلحق بها علامات تدل على حالة الاسم المراد حكايته في وجوده الإعراب المختلفة من رفع ونصب ، وجر ، وقد خضعت (مَنْ) للإعراب ، وتخلت عن البناء عند بعض العرب ، وعوملت (مَن) معاملة (أيّ) في الإعراب . ولكن الأرجح أن هذه الزيادات مجرد علامات تبين حال الاسم الإعرابية في الوقف ، ولا تخرج (مَنْ) عن البناء لتضمنها حرف الاستفهام ، ومن المعلوم أن الحركات الإعرابية لا تثبت في حال الوقف ، وما فعله بعض العرب من وصل هذه الحركات ، كما يجري في عادتهم مع القوافي المطلقة :

---

(١) الارتشاف م ٢ / ٦٨٢ – ٦٨٤ بتصرف .

وقد عقب ابن يعيش على قول العرب : ضرب مَنّ منـاً بقولـه : " وأمـا قياس مَنْ على أي ، فليس بصحيح ؛ لأن أيّاً معربـة ، ومَنْ مبنية ، وأمـا مـا حكاه من قولهم : ضرب مَنْ منـاً ، فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها ، وقد استبعدها سيبويه ، فقال : لا يتكلم بـه العرب ، ووجهه من القياس أنـه جرد (مَنْ) مِن الدلالـة على الاستفهام حتى صارت اسماً كسائر الأسماء ، يجوز إعرابهـا ، وتثنيتها ، و جمعها ، كما جردوا أيا من الاستفهام حين وصفوا بها ، فقالوا : مررت برجل أيّ رجل ، أي كامل " [1] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٧ .

الخاتمة

بعد الحمد لله و الثناء عليه ، و الصلاة على نبينا المختار عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم . وبعد هذه الرحلة مع الأثر النحويّ للتجريد و الإحلال في الألفاظ يتضح أبرز نقاط البحث في الآتي : -

- قطع الهمزة من (أل) في نداء لفظ الجلالة (يا أللهُ) مما يدل على تجريد (ال) من التعريف ، وإخلاصها للتعويض عن (فاء) لفظ (إله)، ومن هنا جاز الجمع بين (يا) و(ال)، و لا إشكال في الجمع بين تعريفين مع هذا الاسم الجليل خاصة .

- تجريد حرف الاستفهام من معناه إذا اجتمع مع آخر مثله . نحو : (أم) إذا اجتمعت مع (كيف)، أو (هل)، فيكون للعطف ، وتجرد من الاستفهام . وعليه لا يجتمع حرفان بمعنى واحد .

- لا يجتمع حرفان من حروف العطف لمعنى واحد ، فأحدهما يكون للعطف ، و الآخر يجرد منه . ويخلص للمعنى الآخر ، كالشك ، والتخيير ، أو الإبهام مع (أم) ، والاستدراك مع (لكن) ، والنفي مع (لا) .

- الضمائر تخلع عنها معنى الاسمية و الإعراب .إذا تجردت للخطاب ، فتخلص للحرفية ، وعليه لا يكون لها موضع من الإعراب . في نحو : (أرأيتك زيداً ما صنع) .

- ضمائر الرفع تخلع عنها لباس الاسمية و الإعراب . إذا وليها اسم منصوب في وقوعها فاصلة بين اسم كان و خبرها في نحو : إن كان زيد لهو الفاضلَ .

فهرس المصادر

- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي تحقيق أ.د / محمد إبراهيم البنا ط / دار الاعتصام – القاهرة .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د / رجب عثمان محمد ، وزميله الناشر : مكتبة الخانجي – القاهرة ط / الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنبا ري تحقيق / محمد بهجت بيطار ط / المجمع العلمي العربي – دمشق .
- الأشباه و النظائر للسيوطي ط / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤٠٥ – ١٩٨٤م .
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د / عبد الحسين الفتلي ط / مؤسسة الرسالة – بيروت ط / الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- أضواء البيان للعلامة محمد الأمين الشنقيطي إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد ط / مجمع الفقه الإسلامي – جده ، دار عالم الفوائد للنشر و التوزيع .
- الإغفال لأبي عليّ الفارسي تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ط / المجمع الثقافي – أبو ظبي .
- أمالي ابن الحاجب تحقيق د / فخر صالح سليمان ط / دار الجيل – بيروت ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .
- أمالي ابن الشجري ط / مصورة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنبا ري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط / المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٠م .
- أوضح المسالك لابن هشام تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط / المكتبة العصرية – بيروت .

ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وزملائه . ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
ـ بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية . ت ٧٥١هـ تحقيق / سيد عمران ، عامر صلاح ط / دار الحديث – القاهرة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
ـ بغية الوعاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / المكتبة العصرية – بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
ـ التبصرة و التذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري ٣٤١هـ تحقيق / أحمد مصطفى علئ الدين ط / دار الفكر – دمشق ط / الأولى ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .
ـ تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري بحاشية كتاب سيبويه و الأعلم ط / المطبعة الأميرية .
ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلس تحقيق د / حسن هنداوي ، ط / دار القلم – دمشق .
ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط / دار إحياء الكتب العربي – القاهرة .
ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ت ٧٧٨هـ تحقيق أ.د / على محمد فاخر و زملائه ،ط / دار السلام – القاهرة ط / الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .
ـ الجامع لأحكام القرآن عبد الله االقرطبي مراجعة وضبط د / محمد إبراهيم الحفناوي ط / دار الحديث – القاهرة ط / الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق / فخر الدين قباوة وزميله منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ط / الاولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب ط / دار إحياء الكتب العربية – حاشية كتاب سيبويه للشيخ عبد السلام محمد هارون على الكتاب لسيبويه ط / الخانجي – القاهرة .

- حاشية المقتضب للأستاذ عبد الخالق عضيمة على المقتضب للمبرد ط / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- حاشية يس العليمي على التصريح ط / دار إحياء الكتب العربية .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ت ٣٧٠هـ تحقيق / عبد العال سالم مكرم . ط / دار الشروق – بيروت ط / الثالثة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧ تحقيق / كامل مصطفى الهنداوي . ط / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .
- الخصائص لابن جني تحقيق د / عبد الحميد هنداوي ، ط / منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .
- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د / محمد نبيل طريفي ، إشراف إميل بديع يعقوب منشورات / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- الدرر المصون للسمين الحلبي ط / دار القلم – دمشق .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ت ١٣٣١هـ إعداد محمد باسل عيون السود منشورات / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م .
- ديوان العجاج شرح عبد الملك بن قريب الأصمعي تحقيق / د / سعدي ضناوي ط / دار صادر – بيروت ط / الأولى ١٩٩٧م .
- ديوان علقمة الفحل شرح الأعلم الشنتمري تحقيق / لطفي السقال ، و درية الخطيب ط / دار الكتاب العربي ط / الأولى ١٣٨٩هـ – ١٩٩٦م .
- رصف المباني للمالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط ، ط / مجمع اللغة العربية – دمشق .

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق / أحمد فريد أحمد ط / المكتبة التوفيقية – بمصر .

ـ شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي تحقيق / عبد العزيز رباح وزميله ط / دار المأمون للتراث ط / الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م .

ـ شرح الأشموني بحاشية الصبان ط / دار إحياء الكتب العربية .

ـ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد وزميله ط / هجر ، ط / الأولى ١٩٩٠م .

ـ شرح التسهيل للمرادي تحقيق د / محمد عبد النبي محمد ، ط / مكتبة الإيمان – القاهرة ط / الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح . بدون / ط .

ـ شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي ت ٦٩٦هـ . تحقيق د / علي الشوملي ط / دار الأمل – الأردن ط / الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدي ط / دار المأمون للتراث .

ـ شرح اللمع لابن برهان الإمام عبد الواحد الأسدي . ت ٤٥٦هـ .تحقيق د / فائز فارس ط / الكويت ط / الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

ـ شرح المفصل لابن يعيش ط / مكتبة المتنبي – القاهرة .

ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين تحقيق / د / تركي بن سهو بن نزال ط / مؤسسة الرسالة – بيروت ط / الثانية ١٤١٤هـ –١٩٩٤م.

ـ صحيح البخاري ط / مكتبة الصفا – القاهرة ط / الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .

ـ صحيح مسلم ط / المطبعة العامرة بالأستانة مصورة عن دار المودة ١٣٣٤هـ .

ـ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد بحاشية أوضح المسالك لابن هشام ط / المكتبة العصرية – بيروت .

ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ط / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .

ـ الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون . الناشر / مكتبة الخانجي – القاهرة ط / الثانية . ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

ـ كتاب سيبويه و الأعلم الشنتمري ط / المطبعة الأميرية – بمصر ١٣١٧هـ.

ـ لسان العرب لابن منظور ط / دار المعارف – القاهرة .

ـ اللباب في علل البناء و الإعراب لأبي البقاء العكبري تحقيق / غازي مختار طليمات ، د / عبد الإله نبهان . ط/ الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م . ط / دار الفكر – بيروت ، دمشق .

ـ المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري ٦١٦هـ تحقيق د / عبد الحميد حمد محمد . منشورات / جامعة قار يونس – بنغازي ط / الأولى ١٩٩٤م .

ـ المحرر في نحو لعمر بن عيسي الهرمي ت ٧٠٢هـ أ.د / منصور علي محمد ط / دار السلام – القاهرة ط / الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

ـ مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفسير لابن كثير اختصار / محمد شاكر.ط/ دار الوفاء – المنصورة – بمصر ط / التاسعة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

ـ المرتجل لأبي محمد عبد الله بن الخشاب ت ٥٦٧هـ . تحقيق / علي حيدر ، ط / مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

ـ المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي . تحقيق / محمد الشاطر أحمد ، ط / الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م ، ط / مطبعة المدني – القاهرة .

ـ المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ، تحقيق / مصطفى الحدري ، ط / مجمع اللغة العربية – دمشق .

ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق د / محمد كامل بركات . ط / دار الفكر – دمشق ١٤٠٠هـ – ١٩٨١م .

ـ معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني . تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي . ط/ دار نهضة مصر – القاهرة .

ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق / عبد السلام محمد هارون . ط / دار الفكر – دمشق .

ـ مغني اللبيب لابن هشام . تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد . ط / صبيح – القاهرة .

ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهرة الجرجاني . تحقيق / كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة و الإعلام – العراق ١٩٨٢م .

ـ المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق أ.د / محمد عبد الخالق عضيمة . ط / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

ـ المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري . ط / بغداد . ط / الأولى ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

ـ نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي ٥٨١هـ . تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وزميله . ط / دار الكتب العلمية – بيروت ط / الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٨٢م .

ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي . ط / وادي الملوك – بمصر ط / الرابعة ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م .

ـ همع الهوامع للسيوطي . تحقيق / أحمد شمس الدين منشورات دار الكتب العلمية – بيروت . ط / الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .